الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم:.....

فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: نقدي وبنكي

عنـــــــــوان الـموضـــــــوع:

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية للفترة 2000-2016

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة المسيلة"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعــداد الطالبين:

تحت إشراف الأستاذ:

أعضاء لـجنـــة الـمـنـاقـشـــة :

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
برو هشام	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
قدوري نور الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنـة الجامعيـة: 2018 / 2019

قال تعالى : " لَئِن شَكَرْتُم لأزِيدَنكُمْ " صدق الله العظيم .

أحمد الله رب العالمين نحمده حمد الحامدين و نشكره شكر الشاكرين ، اللهم صلِّ و سلم و بارك على المبعوث رحمة للعالمين رسولك محمد

وعلى صحبه أجمعين .

وعرفانا منا بالجميل اتجاه من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز عملنا هذا نتقدم بالشكر الجزيل إلى :

الأستاذ المشـــرف : " بروهشام"

نشكره جزيل الشكر على النصائح والتوجيهات التي لم يبخل بها علينا طيلة فترة إنجاز هذا العمل المتواضع .

ولا ننسى موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة .....أ-ج

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية والمشاريع الاستثمارية

تمهيد 05

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية 06

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية.....06

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأنواعها. 09

المطلب الثالث: أهداف ومميزات البنوك التجارية 13

المبحث الثاني : طرق تمويل المشاريع الاستثمارية 15

المطلب الأول: ماهية التمويل 15

المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثماري.....16

المطلب الثالث: إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية 16

خلاصة 21

الفصل الثاني: تحليل واقع الجهاز المصرفي **الجزائري** عرض بعض الدراسات السابقة

المبحث الأول: واقع الجهاز المصرفي في الجزائر(1990-2016) 23

المطلب الأول: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري(1990-2016) 24

المطلب الثاني: الوضع الراهن للجهاز المصرفي الجزائري 25

المطلب الثالث: مشاكل وتحديات الإصلاحات في الجهاز المصرفي الجزائري.....27

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....38-41

خلاصة 43

الفصل الثالث: دراسة إجراءات وشروط منح قرض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

تمهيد 45

المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية والوكالة المستقبلة. 46

المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .....46.
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....52
المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ـــ المسيلة ـــــ 56
المطلب الرابع: الإجراءات المتبعة لبنك BADR عند منح القروض.....60
المبحث الثاني: دراسة ملف قرض استثماري. 67
المطلب الأول: أنواع التمويلات التي تقدمها وكالة BADR للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .67
المطلب الثاني: تحليل التمويلات المقدمة من طرف وكالة BADR.....71
المطلب الثالث: دراسة حالة تمويل لمؤسسة صغيرة ومتوسطة من طرف الوكالة. 73
خلاصة 83
خاتمة عامة 85-87
قائمة المصادر والمراجع.....89-92
الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

الجدول	الصفحة
(1/3) : خصائص القروض قصيرة الأجل الممنوحة من طرف الوكالة	68
(2/3): خصائص القروض طويلة ومتوسطة الأجل الممنوحة	69
(3/3): تطور تمويل البنك للمؤسسات المصغرة خلال الفترة الممتدة 2010-2012	71
(4/3): عدد القروض الممنوحة للمؤسسات خلال الفترة 2010- 2012	72
(5/3): نسب ومبلغ التمويل الثلاثي للمشروع	73
(6/3) جانب الأصول للميزانية المالية	74
(7/3) جانب الخصوم للميزانية المالية	75
(8/3) يمثل الميزانية المالية المختصرة لجانب الاصول	76
رقم (03-09) الميزانية المختصرة لجانب الخصوم	76
(10/3): مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة لأربعة سنوات	77
(11/3) نسب السيولة للمشروع خلال أربعة سنوات	79
(12/3) نسب التمويل للمؤسسة خلال أربعة سنوات	80
(13/3) نسب المردودية للمؤسسة لأربعة سنوات	81

الشكل	الصفحة
(1/3): الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة	57
(2/3): آلية منح قرض في وكالة المسية	66
(3/3): آلية منح قرض ـــــ ANSEJ ـــــ	70

مقدمة عامة

يعرف العالم تقدما كبيرا في المجال المالي، وخاصة تطور المؤسسات المالية والبنكية وتعد الهياكل المالية لأي دولة مقياسا لتقدمها، نظرا لما لها من دور كبير في تنشيط الاقتصاد في جميع المجالات، فالبنوك هي الموجهة للادخار نحو الاستثمار سواء من خلال تعبئة المدخرات أو تحفيز المستثمرين، مما يعكس زيادة الإنتاج من خلال المشاريع المنظمة.

المشاريع الاستثمارية لها دور هام في تحقيق تنمية أفضل وأشمل وذلك باعتبارها وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والمالية والطبيعية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الأفراد والمؤسسات، فالاستثمار يوفر الإنتاج ويحقق الاكتفاء الذاتي، ويخلق مناصب شغل جديدة ويؤدي إلى رفع مستوى المعيشة كما انه يبعث على الاستقلال السياسي.

سعت الدولة الجزائرية إلى القيام بعدة إصلاحات على الجهاز البنكي تهدف إلى تطويره لكي يتماشى مع التغير الحاصل في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى أنها أنشأت أجهزة كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للقضاء على البطالة، وغيرها من المشاريع الأخرى التي تهدف من خلالها إلى تشجيع الاستثمار

وتساهم بجزء من تمويل المشاريع الاستثمارية مع البنوك وتقلل من عبئ القروض والمتمثلة في الفائدة التي يتحملها المستثمر .

كما أنه ولنجاح المشاريع والحصول على عوائد من خلالها، تقوم البنوك بدراسة اقتصادية ومالية تقييمية للمشاريع قبل اتخاذ القرار في منح القرض، لاسترجاع القروض ولنجاح المشروع وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

1. **الإشكالية** :

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف تساهم البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يتوجب علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أنواع الائتمانات التي تقدمها البنوك التجارية وهل تساهم فعلا في تحفيز الاستثمارات في المنطقة ؟
- ما هي أهم الخطوات والشروط الموضوعة لمنح القروض في البنوك التجارية الجزائرية ؟
- فيما تتمثل طرق تقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية من أجل منح القروض وتجنب مخاطر عدم السداد ؟

2. **الفرضيات** :

- توفر البنوك التجارية العديد من الائتمانات تتمثل في قروض دورة الاستغلال إلى دورة الاستثمار وقروض التجارة الخارجية والتي تساهم في تنشيط الاستثمار.
- يعتبر منح القرض من أصعب القرارات التي يتخذها البنك بسبب المخاطر التي يمكن أن يواجهها جراء خطر عدم التسديد؟
- تتمثل طرق تقييم المشاريع الاستثمارية في دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية

3.**أهمية الدراسة** :

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على محددات تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية بصفة خاصة.

وتظهر أهمية الدراسة أيضا من الدراسة لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة عن طريق دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية المستخدمة من طرف البنوك الخاصة .

4. **أهداف الدراسة** :

- إلقاء الضوء على البنوك التجارية، وواقعها في الجزائر وأهم مستجداتها.
- الربط بين الجانب النظري والتطبيقي في ما يخص دراسة المشاريع.

5. **دوافع اختيار الموضوع** :

الموضوع كان من اقتراح الأستاذ، ولتطابقه مع تخصصي إضافة إلى الدوافع التالية :

- فهم عمل البنوك التجارية وكيفية منحها للقروض.
- التعرف على كيفية إنشاء المشاريع الاستثمارية، وآثارها على الاقتصاد الوطني.
- معرفة مدى اهتمام الدولة بمجال تمويل المشاريع الاستثمارية .

6. **المنهج المتبع**:

- **المنهج الوصفي**: الذي يمثل في الجزء النظري من هذا البحث.
- **المنهج التحليلي**: المتمثل في الجانب التطبيقي الذي هو بصدد دراسة حالة .

7. **حدود البحث**:

- **الحدود المكانية**: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.
- **الحدود الزمانية**: **من** جانفي 2019 إلى غاية ماي 2019.

8. **خطة البحث**:

قسمنا بحثنا إلى ثلاث فصول، جاء الفصل الأول كإطار نظري للبنوك التجارية والمشاريع الاستثمارية، تناولنا فيه مبحثين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية.

المبحث الثاني: طرق تمويل المشاريع الاستثمارية.

أما الفصل الثاني فكان تحليلاً لواقع الجهاز المصرفي الجزائري وتناولنا فيه مختلف الدراسات السابقة المشابهة لدراستنا وقسمناه إلى:

المبحث الأول: واقع الجهاز المصرفي في الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

أما الفصل الأخير فكان دراسة تطبيقية بعنوان: إجراءات وشروط منح قرض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

الفصل الأول :

الإطار النظري للبنوك التجارية والمشاريع الاستثمارية

تمهيد:

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في الأنظمة الاقتصادية والمالية، من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارية المختلفة، وتعتبر البنوك التجارية إحدى الدعائم الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، ولقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث، وأصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها كأداة استثمارية تلعب دوراً هاماً في التنمية، وذلك من خلال قيامها بمنح القروض للزبائن من مؤسسات ورجال أعمال للقيام بالمشاريع.

ومع التطورات العالمية في ميدان المال والبنوك تعددت أشكال هذه القروض وازداد أهميتها، إذ تعد أحد الحلقات المهمة في النشاط الاقتصادي، ولذا كان لزاما على البنوك انتهاج سياسات إقراضية وإتباع قواعد واعتماد إجراءات في منح القروض لتلبية طلبات المتعاملين وتجنب مخاطر عملية منح القرض.

ومن أجل دراسة مختلف الجوانب السابقة ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية.

المبحث الثاني: طرق تمويل المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية.

أولا نشأة البنوك التجارية.

يشير التطور التاريخي للبنوك التجارية إلى أن نشأتها برزت من خلال تطور نشاط الصيارفة، الذين كانوا يقبلون الودائع مقابل شهادات إيداع بمبلغ الوديعة لقاء حصولهم على عمولة، فالبنوك التجارية ورثت عن الصيارفة وظيفة قبول الودائع، ثم أصبحت شهادات الإيداع تنتقل بين أيدي الناس، وتنتقل ملكية الأموال المودعة إلى حامل شهادة الإيداع وبهذا ورثت البنوك التجارية عن الصيارفة وظيفة استخدام الشيكات للسحب على الودائع، وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن أصحاب هذه الودائع لا يقومون بسحب ودائعهم دفعة واحدة، بل بنسبة معينة أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لديهم ففكروا في الاستفادة منها وتقديمها إلى الأفراد، مقابل حصولهم على فائدة وهكذا ورثت البنوك التجارية عن الصيارفة وظيفة الإقراض مقابل سعر فائدة، وبهذا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع أصبح المودع يرغب في الحصول على فائدة لذلك تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم قروض لقاء فائدة كذلك[1].

من هنا نجد أن المصرف التجاري نشأ بنفس الفكرة والطريقة التي عمل بها الصيارفة ولعل أول بنك أسس هو البندقية عام 1157م، وبعد ذلك بنك أمستردام عام 1609م ثم بنك إنجلترا عام1694 م ثم بنك فرنسا، عام 1800م، وبعدها بدأت تنتشر البنوك في مختلف أنحاء العالم[1].

1 زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة 3، عمان، 2006، ص11 .

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

يختلف تعريف البنوك التجارية باختلاف المنهج الذي يستخدمه الباحثون وباختلاف النظرة إلى الوظائف التي تؤديها تلك البنوك، لذلك يوجد عدة تعريفات نذكر منها:

التعريف الأول: البنوك التجارية هي مؤسسات مصرفية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها (وسيط للمبادلة، أداة الدفع، مخزن للقيمة، ومقياس لها) وغالبا ما تكون النقود هنا ذات نوعية خاصة [1]، كما أنها مصارف تجمع أموال الزبائن في صورة ودائع وتوظفها في عمليات مجزية كتشجيع التجارة وقبول خصم الكمبيالات[2]، أي أنها منشآت تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات في شكل ادخارات، بغرض إقراضها وتوظيفها للآخرين وفق قواعد وأساليب معينة [3].

التعريف الثاني: وتعرف أيضا على أنها تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز تقدم للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصير الأجل وكذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل[4].

التعريف الثالث: البنوك التجارية هي مؤسسات وسيطة تضطلع أساسا بقبول ودائع المدخرين(وحدات ذات فائض المال) وتمنح القروض للمستثمرين (الوحدات ذات العجز المالي) بما يخدم عملية تمويل التنمية الاقتصادية[5].

---

1 مصطفى رشيد شيحة، النقود والمصارف والائتمان، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1999، ص 87.

2 صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، عمان، 2009، ص 20.

3 محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2003، ص76 .

4 أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف ومدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، ، 2008، ص ص 144-145.

5 زقرير عادل، "تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة – دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضرة، بسكرة، الجزائر، 2009، ص 05 .

ثالثا: خصائص البنوك التجارية [1]: تتميز البنوك التجارية بعدد من الخصائص نوجزها في النقاط التالية:

1. بالنسبة لمبدأ التدرج، تأتي البنوك التجارية في الدرجة الثانية من حيث التسلسل الرئيسي للجهاز المصرفي ولا يسبقها في ذلك إلا البنك المركزي، حيث يباشر الأخير رقابة من جانب واحد بما له من أدوات ووسائل وتقنيات، يهدف بها إلى التحكم في نشاط البنوك التجارية بما تقتضيه الوضعية الاقتصادية لبلد ما.
2. يمثل البنك المركزي التطبيق الصحيح والدقيق لمبدأ وحدة البنك أي بنك مركزي واحد لكل دولة، بينما البنوك التجارية تتعدد بقدرة اتساع السوق النقدية والنشاط الاقتصادي، وحجم المدخرات وما يترتب على ذلك من تعدد العمليات وإدخال عنصر المنافسة بين أعضائها.
3. البنوك التجارية هي مؤسسات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع وهي بذلك تؤثر في السياسة الاقتصادية للدولة مما يتطلب تدخلا من طرف هذه الأخيرة لمراقبتها [2].
4. إن البنوك التجارية تقوم باشتقاق من خلال منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية[3].
5. وبينما تتماثل وحدات النقد القانونية من حيث مصدرها البنك المركزي، فهي تتعدد من حيث المصدر بالنسبة لنقود الودائع "اختلاف البنوك التجارية"، وهي نقود ليست نهائية أي يمكن تحويلها إلى نقود قانونية، وغالبا تخاطب قطاعا اقتصاديا معينا (قطاع المشروعات

---

1 رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، براء للطابعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 01، 2009، ص ص 32-35.

2 مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص 90.

3 هيل عجمي وجميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن 2009، ص ص: 110-111.

والأعمال) دون باقي القطاعات الاقتصادية بعكس النقود القانونية التي تخاطب جميع القطاعات بلا استثناء[1].

6. تمثل الودائع الجارية أحد المصادر المهمة لأموال البنوك التجارية، وتتميز هذه الودائع بإمكانية السحب عليها بصورة فورية ودون إشعار مسبق[2].

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأنواعها.

تتمثل وظائف البنوك التجارية في النقاط التالية:

أولا: الوظائف التقليدية[3].

وقد سميت بذلك بسبب تزامن هذه الوظائف مع التطور التاريخي لعمل المصارف وهذه الوظائف هي:

1/ منح القروض: تعد هذه الوظيفة الاستثمار الأول والرئيس للمصارف التجارية، حيث كانت تمنح القروض المختلفة إلى جمهور المتعاملين معها رغم تفضيلها تاريخيا لمنح القروض قصيرة الأجل.

وتعتبر القروض المصرفية أهم التمويلات الخارجية لمؤسسات الأعمال في معظم دول العالم لذلك بقيت هذه الوظيفة جزءا رئيسيا من عمل المصارف وحتى سنوات قليلة مضت حيث بدأت المصارف تستخدم مفاهيم أوسع من مفهوم منح القروض إلى مفهوم أو وظيفة استثمار موارد المصرف على شكل قروض واستثمارات متنوعة.

2/ قبول الودائع على اختلاف أنواعها: تشكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة للمصارف التجارية أو تقريبا (75%) من هذه المصادر.

ورغم تنوع أشكال الودائع التجارية وظهور أشكال جديدة إلا أن الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية تشكلان الجزء الرئيسي من هذه الودائع.

---

1 مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص 90.

2 هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، مرجع سابق، ص 11.

3 أكرم حداد ومشهور هذلول، مرجع سابق، ص ص 145-146.

3/ مضاعف النقد[1]: تتعامل البنوك التجارية بصورة رئيسة مع الائتمان، أي قبول الودائع من الأفراد، ومنحها بشكل قروض يتم استخدامها في نشاطات استثمارية ونشاطات اقتصادية مختلفة، بعبارة أخرى فإن البنوك التجارية تقوم بعمليات الوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية (أفراد، مؤسسات وغيرها) ذات الفوائض النقدية (وتسمى وحدات فائض) وبين الوحدات الاقتصادية التي تحتاج لهذه الأموال لتمويل أنشطتها (وتسمى وحدات العجز).

إن قيام البنوك التجارية بهذه الوظيفة المهمة ساعدها على أن تكون جهة ثانية مع البنك المركزي تؤثر على كمية النقود الموجودة في الاقتصاد بواسطة مضاعفتها لذلك النوع من النقود الذي يسمى (نقود الودائع).

ثانيا: الوظائف الحديثة.

ويمكن إجمالها فيما يلي[2]:

- تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية لنيل ثقتهم بالمصرف.
- المساهمة في تمويل ودعم المشاريع السكنية.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء.
- إصدار خطابات الضمان.
- تحويل العملة للخارج.
- فتح الاعتمادات المستندية.
- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.
- خدمات البطاقة الائتمانية Credit Card
- خدمات الكمبيوتر الحديثة.

1 محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة، ط2، عمان، ، 2014، ص 154.

2 رشا العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء، ط 1، عمان، 2000، ص ص 71-72.

- شراء وبيع العملات الأجنبية والعربية.
- شراء وبيع الشيكات الأجنبية.
- البنك الآلي Auto Bank

ثالثا: أنواع البنوك التجارية.

ويمكن تقسيم البنوك التجارية من حيث ممارستها لأعمالها إلى[1]:

1-البنوك التجارية: البنك التجاري هو بنك عام النشاط وغير متخصص حيث يتلقى الإيداعات ويمنح القروض لكافة الأفراد والمؤسسات مختلفة الأنشطة الاقتصادية والتجارية ويقوم نشاط البنك في الأساس على تمويل قصير الأجل، وتشهد البنوك التجارية مرونة كبيرة في هذا المجال إذ لم تعد وظائفها تقف عند حد الوظائف النقدية أو التمويلية التقليدية، بل تقوم بعديد من الأنشطة التي تدر عليها عائدا كبيرا.

1-1- البنوك التجارية ذات الفرع*: وهي المصارف التي تتم العمليات المصرفة من خلال فروع في مكان واحد أو أكثر من مكان، وتدار من خلال مركز رئيسي للبنك بواسطة مجلس إدارة واحد، حيث تقوم الفروع بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتقديم الائتمان قصير الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي وغيرها من العمليات المصرفية [2].

2-البنوك التجارية ذات الفروع: تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد أو أكثر من مكان وبذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي للبنك، حيث تقوم الفروع بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي وغيرها من العمليات المصرفية.

---

1 محمود حسين الوادي، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 107-109.

* البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة: تتم الخدمات المصرفية في مثل هذه البنوك من خلال بنك موجود في مكان واحد.

2 شايب محمد، "أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطيف-"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 2007، ص 44.

3-البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة: تتم الخدمات المصرفية في مثل هذه البنوك من خلال بنك موجود في مكان واحد، ويعتبر هذا النوع شائعا في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العرف والقانون والقدرة على مقابلة حاجات العملاء.

تطورت البنوك بدورها فظهرت البنوك التجارية ثم البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال ثم ظهر البنك المركزي.

4-البنوك الاستثمارية: وهي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الأموال، من المساهمين أو من خلال طرح السندات في السوق المالية، ووضعها تحت تصرف المستثمرين بمنحهم التمويل طويل الأجل في العادة.

5-بنوك الأعمال: وهي البنوك التي تقدم خدمات عديدة مثل قبول الكمبيالات، وإصدار الأوراق المالية وتقديم الاستشارات للمشروعات والمصارف المختلفة في المجال النقدي والاقتصادي والاندماج.

6-البنوك المتخصصة: وهي البنوك المتخصصة في منح الائتمان لنوع محدود من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره مثل البنوك العقارية والزراعية والصناعية، ولقد أدى التطور الاقتصادي إلى ظهور نوعين جديدين من البنوك هما:

6-1 البنوك الشاملة: وهي البنوك التي لم تعد تتقيد بالتعامل مع نشاط معين أو في إقليم معين وأصبحت تحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف الأنشطة.

6-2- البنوك الالكترونية: وهي بنوك تعمل بالكامل من خلال الانترنت حيث تتم المعاملات والعلاقات فيها من خلال الوسائل الالكترونية وليس اللقاء المباشر وتعرف هذه البنوك باسم البنوك الافتراضية.

7-البنوك الإسلامية: البنوك الإسلامية هي كل بنك تجاري رخص له بتعاطي الأعمال المصرفية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية[1].

1 حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة، عمان، 2009، ص 30.

8-البنوك المركزية: إن تطور البنوك التجارية أدى إلى إلقاء العاتق على كاهل الدولة لحماية أموال المودعين فيها بشكل خاص وحماية الاقتصاد بشكل عام، وهذا بدوره دفع الحكومات إلى إنشاء بنوك لها للقيام بهذه المهمة سميت بالبنوك المركزية أو بنوك الدولة، وتقوم بالوظائف التالية:

- إصدار النقود.
- بنك الحكومة.
- بنك البنوك.
- يقوم بوضع وإدارة السياسة النقدية في الدولة بما لديه من وسائل الرقابة الكمية والنوعية.

المطلب الثالث: أهداف ومميزات البنوك التجارية ودورها في الاقتصاد.

أولا: أهداف البنوك التجارية[1]

يهدف النشاط المالي في البنك إلى تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة هذا يتأتى عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معا.

ثانيا: مميزات البنوك التجارية.

تتميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك في أنها تقوم بقبول الودائع التي يمكن السحب عليها بالشيكات بالإضافة إلى السمات التالية[2]:

1-الربحية: إن من أهداف البنك التجاري الرئيسية تحقيق عائد ملائم لملاكهم، وهو ما يدفع البنك إلى أن يوظف أمواله التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يقلل نفقاته ما أمكن.

2-السيولة: يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بجزء من أمواله بدرجة عالية من السيولة كافية لمواجهة السحوبات العادية والفجائية لزبائن البنك.

1محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج، الأردن، الطبعة 1، 2006، ص 19

2منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرار، المكتب العربي الحديث، الطبعة 3، 2002، ص ص 12-10

3-الأمان: لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن رأس المال، أو خسائر تلتهم بالإضافة لرأس مال البنك جزء من أموال المودعين، وبالتالي تسعى البنوك التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطر.

ثالثا: دور البنوك التجارية في الاقتصاد.

يمكن القول أن الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية تتمثل في تمويل الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة للتنمية، وذلك عن طريق تجميع الأموال من مصادرها المختلفة، ثم توزيعها على مجالات الإقراض المختلفة.

1-الوساطة المالية للبنوك التجارية: الوساطة المالية تعني عملية الاستحواذ على موارد مالية من أحد الوحدات الاقتصادية مثل الشركات، الأفراد والمنظمات الحكومية، وذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى[1].

2-اللاوساطة مالية للبنوك التجارية: يمكن للبنوك التجارية أن تلعب دورا رئيسيا ومنشطا لحركة السوق المالي مكان تداول الأوراق المالية، والسوق المالي ينقسم إلى قسمين[2]:

2-1 السوق الأولى أو سوق الإصدارات الجديدة، أين يتم تداول الأوراق المالية الصادرة لأول مرة، أي أن عملية الاكتتاب بالأسهم والسندات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية أو المؤسسات الحكومية لأول مرة يتم على مستوى البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى.

2-2 السوق الثانوي أو البورصة: فالبنك التجاري قد يتدخل في البورصة بائعا أو مشتريا للأوراق المالية المعروضة سواء لحسابه الخاص، وهو ما يمثل أحد استخدامات موارد البنوك (إدارة المحفظة المالية) أو لحساب متعامليه.

---

1 محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001، ص203.

2 شايب محمد، مرجع سابق، ص ص 21-22.

المبحث الثاني : طرق تمويل المشاريع الاستثمارية

المطلب الأول: ماهية التمويل:

أولاً: تعريف التمويل

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية، وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، ولهذا حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المؤسسة الاقتصادية[1].

للتمويل معنيان أحدهما حقيقي والآخر نقدي :

فالمعنى الحقيقي يقصد به " توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والموارد لبناء الطاقات الإنتاجية أو تكوين رؤوس أموال جديدة". أما المعنى النقدي" فهو إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس أموال جديدة".

التعريف الإجرائي: ويعرف التمويل على أنه " توفير النقود في الوقت الذي تمس الحاجة إليها وتوفير الوسائل التي تمكن الأفراد من استهلاك أكثر مما ينتجون في فترات معينة من الوقت ".

كما يعرف أيضا " توفير النقود في الوقت الذي تمس الحاجة إليه وتوفير الوسائل التي تمكن الأفراد من استهلاك أكثر مما ينتجون في فترات معينة من الوقت"[2].

ثانياً: أهمية التمويل

للتمويل أهمية كبيرة لسد عجز الصندوق أو لتسديد الالتزامات وتكمل أهميته في النقاط التالية[3]:

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل أو خارج المؤسسة.

---

1 أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 24 .

2 عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000، ص 17.

3 المرجع نفسه، ص 17.

- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الذاتي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثماري[1]:

الاستثمار هو الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع، وبمعنى آخر هو كل إضافة جديدة إلى الأصول الرأسمالية المملوكة للمجتمع كالآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل وكذا المخزون من السلع والخدمات التي سوف يجري استخدامها في إنتاج سلع استهلاكية واستثمارية، فضلا عن الإنفاق الاستثماري على أعمال الصيانة الجوهرة التي تؤدي إلى زيادة عمر الآلات والمعدات أو زيادة إنتاجها.

أما المشروع الإستثماري فهو نشاط إستثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلى وجود منتجات.

ويعرف أيضا على أنه مجموعة عناصر الإنتاج البشرية والمادية، تستخدم وتسير وتنضم بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع.

مما سبق فالمشروع الاستثماري هو تجسيد لفكرة متميزة فكريا اقتصاديا، تعمل على المزج بين الموارد المادية والبشرية لإنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا .

1 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 19.

المطلب الثالث: إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية

أولاً: مراحل منح القروض الاستثمارية

1- الفحص الأولي لطلب القرض:

يقوم البنك بدراسة الطلب لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك خاصة من حيث الغرض، الأجل وأسلوب السداد كما تساعد هذه العملية لمعرفة شخصية العميل من خلال لقائه مع المسؤولين وقدراته على اتخاذ القرار المبدئي إما بالاستمرارية أو الاعتذار مع توضيح الأسباب للعميل[1].

2- التحليل الائتماني للقروض [2]:

يتضمن تجميع المعلومات التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة والتي يمكن أن ينعكس نشاطها على تأثير المؤسسة.

3- التفاوض مع المقترض :

يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سده والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عملية التفاوض لتحقيق المصالح [1].

4- اتخاذ القرار :

في حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي تتضمن بيانات المنشأة طالبة القرض، موقفها الضريبي، وصف القرض والغرض منه، الضمانات المقدمة وملخص الميزانية لثلاث سنوات الأخيرة ومؤشرات السيولة، الربحية، والنشاط الائتماني بشأن القرض، بناءا على كل هذه المعلومات يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

1 محمد صالح الحناوي، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر2000، ص 280-281.

5- صرف القرض :

يشترط لبدء استخدام القروض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستفتاء الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6- متابعة القرض والمقترض :

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سيرة المنشأة وعدم حدوث أي تغيرا في مواعيد السداد المحددة[1].

7- تحصيل القرض:

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل الفرص مرة أخرى.

ثانياً: نموذج المعايير الائتمانية

أصبح من الأمور المتعارف عليها من إدارة الائتمان وعند تقديمه ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به خلال تحليل مجموعة المعايير المعروفة بنظام OTS **Esofcredit** ويتضمن مجموعة من المعايير[2]:

1-القدرة على الاستدانة :

هي من أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان ورغم أنها تحدد مقدرة العميل في إعادة ما تم إقراضه من البنك، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية القدرة كمتغير في المخاطر التي يرى البعض أنها تعني أهلية الشخص على الاقتراض فيما يرى البعض الآخر أن القدرة هي مقدار الموارد الأساسية لسداد الائتمان، وهي تعتمد على التدفق السابق والمتوقع في المستقبل.

---

1 محمد صالح الحناوي، المرجع السابق، ص ص 286-288.

2 حمزة محمود زيدي، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الأوراق، ط1، الأردن، 2002، ص ص141 -149 .

2-شخصية العميل :

المقصود بشخصية العميل سلوكياته والسلوكية هنا تحدد بمدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ورغبته في ذلك، أما شخصية العميل كشركة أعمال فنقصد بها الإدارة التي تجسد مدى قدرة الشركة على الوفاء بما عليها من التزامات من خلال إدارتها على إنجاز الأعمال.

3-رأس مال العميل :

إن الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني تشير إلى قدرة العميل على سداد التزاماته اتجاه البنوك التي تعتمد في الجزء الكبير منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، لذلك كل ما كان رأس المال كبيرا كل ما قلت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح، لذلك فإن رأس مال العميل يمثل قوته المالية.

4- الضمان :

إن أفضل ضمان للبنك هو الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة لذلك يجب مراعاة ما يلي[1]:

- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان .
- تكون ملكية العميل للضمانة كاملة وليست محل نزاع، كفاية الضمانة المقدمة لتغطية
- قيمة الائتمان والفوائد والعمولات قدر المستطاع على السلع وظروف البيع ووفق هذا التحديد من المؤكد أن لهذا المعيار أثر ي صياغة القرار الائتماني.

ثالثاً: نموذج المعايير الائتمانية المعروف ب: (5ps)

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحلي ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى تعرف ب (5ps) وتحليل هذه المعايير لإدارة الائتمان وهو بدوره يتضمن مجموعة من المعايير:

1- نوع العميل :

يقيم وضع العميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصيته، وحالته الاجتماعية ومؤهلاته، لذلك فأول خطوة هي مقابلة العميل ونجاحها يتوقف على ما تتمتع به إدارة

1 حمزة محمد زيدي، مرجع سابق، ص ص 141-149.

الائتمان في رسم صورة متكاملة عنه ومن خلالها تحدد إدارة الائتمان المعلومات التي ترغب فيها عن العميل والبنوك التي يتعامل معها.

2-الغرض من الائتمان :

إن الغرض من الائتمان تحديد احتياجات العميل التي يمكن تأديتها، فإذا كان الغرض منه الحصول على ائتمان لتمويل احتياجات تتعارض مع سياسات إدارة البنك، ففي هذه الحال تستطيع إدارة الائتمان أن تعتذر للعميل عن ذلك بسبب وضعه من ناحية الثقة الائتمانية إنما لتعارض طالبه مع سياسة البنك.

3- القدرة على السداد :

إن الاختيار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات الداخلية للعميل التي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته في التسديد.

4- الحماية :

إن أساس هذا المعيار هو اكتشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من قيمتها العادلة أو قابليتها أو إمكانية تحويله بسرعة وبأقل تكلفة .

5- النظرة المستقبلية:

يقصد بها استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم[1].

1 حمزة محمد زيدي، مرجع سابق، ص 150.

خلاصة:

من خلال الدراسة نجد أن التمويل والبنوك التجارية يعتبران خليتين أساسيتين في النمو الاقتصادي للبلد، ولا يمكن لإحداهما أن تؤدي مهامها دون الأخرى، فالتمويل يستمد فعاليته من المؤسسات التي تقوم به، وهي البنوك بصفة خاصة، لأن مهامها تغطية العجز المالي للنظام الاقتصاد لمختلف وحداته، وذلك لكي يتسنى لهذه الوحدات القيام بنشاطاتها على أكمل وجه وهذا لا يكون إلا عن طريق التمويل الخارجي لها عن طريق البنك.

الفصل الثاني :

تحليل واقع الجهاز المصرفي وعرض بعض الدراسات السابقة

تمهيد:

عرف الجهاز المصرفي في الجزائر منذ نشأته غداة الاستقلال إلى يومنا هذا عدة تحولات أفرزتها معطيات داخلية متعلقة به، وأخرى خارجية متعلقة بالبيئة الخارجية الدولية.

فبعد أن افتكت الجزائر استقلالها كان لها نظام مصرفي واسع تابع للأجنبي وتابع للمصالح الاقتصادية لتلك الدول، فبادرت السلطات حينئذ بإصلاح المنظومة المصرفية من أجل بناء جهاز وطني مصرفي يتماشى مع السياسة الاقتصادية المنتهجة، وقد فرض هذا التوجه على المصارف النشاط في وضعية لا تسمح لها بالتطور والاستمرار، إلى أن جاء الإصلاح المصرفي البارز وهي إصلاحات 1990 من القرن 20 من خلال قانون النقد والقرض (10/90) الذي كان مدخل جديد للتوجه نحو اقتصاد السوق حيث أنشأت المصارف الخاصة الوطنية والأجنبية وعودة بنك الجزائر إلى المهام المنوطة بالمصارف المركزية في الدول المتقدمة.

وقد تناولنا في هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: واقع الجهاز المصرفي في الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: واقع الجهاز المصرفي في الجزائر

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري الحالي الذي يقف على رأسه بنك الجزائر من قطاعين رئيسيين، هي المصارف والمؤسسات المالية بشقيها العام والخاص.

المطلب الأول: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري

إن المميز للجهاز المصرفي الجزائري هو هيمنة المصارف العمومية، والتي تمثل حصريا حسب الإطار القانوني الذي تجسده كل هيمنة، وهو كالآتي[1]:

أولا/المصارف:

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من المصارف الآتية:

البنك الجزائر الخارجي	Banque étrangère Algérienne
البنك الوطني الجزائري	Banque Nationale d'Algérie
القرض الشعبي الجزائري	Prêt Populaire Algérien
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	Banque de Développement Agricole et Rural
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	Fonds National d'épargne et de Réserve
بنك البركة الجزائري	Banque Al Baraka d'Algérie
ستي بنك الجزائر (فرع بنك)	Banque de la ville d'Algérie
المؤسسة العربية المصرفية-الجزائر	Arabe Banking Corporation-Algérie
نتيكسيس الجزائر	Ntixis Algérie
سوسيتي جينيرال-الجزائر	Société Générale-Algérie
البنك العربي-الجزائر (فرع بنك)	Banque Arabe-Algérie
بي.ن.بي باريباس الجزائر	BNP Paribas Algérie

1 الأمر رقم 10-01 المتعلق بنشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، المؤرخ في 10.11 فيفري 2010، المادتين، رقم 10-12

ترست بنك الجزائر	Trust Bank Algérie
بنك الخليج-الجزائر	Gulf Bank- Algérie
فرنسابنك الجزائر	Francebank Algérie
كاليون الجزائر	Calyon Algérie
إتش.إس.بي.سي-الجزائر (فرع بنك)	HSBC-Algérie
بنك السلام-الجزائر	Al salam Bank

ثانيا/المؤسسات المالية: وتتكون من:

1-شركة إعادة التمويل الرهني

2-الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف "ش.م.أ.م.ت.ش.أ"

3-المغاربية للإيجار المالي

4-سيتيلام الجزائر

5-الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية "مؤسسة مالية "

6-الشركة العربية للإيجار المالي.

المطلب الثاني: الوضع الراهن للجهاز المصرفي الجزائري

في ظل تحديد كيفية الحصول على رخص للمصارف والمؤسسات المالية, فإنه يجب أن يقدموا برنامجا على نشاطاتهم وإمكانياتهم المالية، وكذا صفة الأشخاص الذين يقدمون الأموال وعند الاقتضاء ضمانيهم, ويجب أن يكون مصدر الأموال مبررا، ويسلم الملتمسون لمجلس النقد والقرض قائمة المسيرين الرئيسين ومشروع القانون الأساسي للشركة الخاضعة للقانون الجزائري أو القانون الأساسي للشركة الأجنبية, ويثبتون نزاهة المسيرين وأهليتهم وتجربتهم في المجال المصرفي، كما تؤخذ بعين الاعتبار قدرة المؤسسة الملتمسة على تحقيق أهدافنا التنموية في ظروف تتجانس مع السير الحسن للنظام المصرفي, مع ضمان خدمات نوعية الزبائن، كما يجب أن يرخص المحافظ مسبقا بكل تعديل في القوانين الأساسية

للمصارف والمؤسسات المالية, كما يجب أن يرخص بصفة مسبقة بأي تنازل عن أسهم أو سند مشابه في مصرف أو في مؤسسة مالية وفقا للشروط المنصوص عليها في نظام يتخذه المجلس[1].

وفي ظل مواجهة المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي، فإن بنك الجزائر يلزم كل من المصارف والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع، يهدف إلى التأكد على الخصوص من[2]:

- التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها.
- السير الحسن للمسارات الداخلية، ولاسيما تلك التي تساعد على المحافظة على مبالغها.
- صحة المعلومات المالية.
- الأخذ بعين الاعتبار بصفة ملائمة، مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية.
- بالإضافة إلى إلزام آخر، يحدد ضمن الشروط بموجب نظام يصدره المجلس وذلك بوضع جهاز رقابة المطابقة ناجع، يهدف إلى التأكد من :

أ-مطابقة القوانين والتنظيمات.

ب-احترام الإجراءات.

تكلف مركزية المخاطر بجمع أسماء المستفيدة من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة ومبالغ القروض غير المسددة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع المصارف والمؤسسات المالية، إذ يتعين على المصارف والمؤسسات المالية الانخراط في مركزيات المخاطر ويجب تزويدها بالمعلومات، ويبلغ بنك الجزائر كل مصرف ومؤسسة مالية-بطلب منها-المعلومات التي يتلقاها من زبائن المؤسسة، ولا تستعمل

1 بورقة هشام،"النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 2009، ص 303.

2 الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 1 سبتمبر 2010، المادتين 06-07.

المعلومات المبلغة للمصارف والمؤسسات المالية من قبل مركزيات المخاطر إلا في إطار قبول القروض وتسييرها، ولا تستعمل هذه المعلومات بأي حال من الأحوال لأغراض أخرى لاسيما الاستشراف التجاري أو التسويقي.

المطلب الثالث: مشاكل وتحديات الإصلاحات في الجهاز المصرفي الجزائري

رغم الإصلاحات المتعددة التي اعتمدتها الجزائر في مجالها المصرفي، إلا أن هذا الأخير لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب نظرا للعراقيل التي يواجهها إثر المرحلة الانتقالية التي يمر بها.

أولا/مشاكل الإصلاحات في الجهاز المصرفي الجزائري:

ويمكن أن نحصر هذه الصعاب التي يعاني منها الجهاز المصرفي ضمن العناصر التالية:

1-الوضعية القانونية للمصارف الجزائري:

تعرف المصارف الجزائرية أزمة تنظيم، فالمصارف مؤسسات عمومية اقتصادية يتعين عليها أن تنفذ توجهات الدولة المالكة، ويوصفها مصرفا تجاريا فهي تخضع للقانون حول النقد والقرض وتشرف عليها الدولة المنظمة باعتبارها شركات ذات رؤوس أموال تلتزم باحترام قواعد القانون التجاري ويتسم التشريع المصرفي بانعدام الانسجام بين النصوص والتناقض أحيانا ووجود ثغرات قانونية، ينتج عنها صعوبات في تحليل المشاكل القانونية للمصارف، وتضع هذه القواعد التنظيمية المصارف في قلب تناقضات الدولة التي تلعب دور المساهم الوحيد والدائن والمدين والفاعل الاقتصادي في آن واحد[1].

2-علاقة المصارف بالخزينة العامة:

في إطار عمليات التطهير المستمرة التي ألقيت على عائق المصارف وجدت المؤسسة المصرفية نفسها أمام إشكال يعترض عملية التسيير فيها ويثقل كاهلها والذي يتمثل في

1 بلالطة مبارك، النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مداخلة مقدمة ضمن الملتق الدولي حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2005، ص 10.

إصدار الخزينة العمومية لسندات على مدى عشرين سنة مقابل حقوق المصارف على المؤسسات العمومية، مما أثار مشاكل على مستوى ميزانية المصارف وسيولتها، بتجميد أصولها بالنظر إلى أجال السندات ومكونات محافظها، ونجم عن ذلك عجز المصارف في مجال تحليل الأداء والفعالية نظرا للنقص الواضح وغير الكافي في تخصيص المؤونات المقابلة لهذه الحقوق، أضف إلى ذلك أن معدل الفائدة الذي تدره هذه السندات يقدر ب 5% والذي لا يتناسب إطلاقا مع تكلفة الموارد المالية التي تتحملها معظم المصارف في إطار عملية التمويل عن طريق السحب على المكشوف[1].

3-ضعف تسيير المصارف:

فرض قانون النقد والقرض على النظام المصرفي الالتزام ببعض القواعد التي يجب احترامها من قبل جميع الهيئات المالية، حيث أنها تضع حدودا أمام المصارف فيما يخص منح القروض وتؤثر بشكل واضح وعميق على كل ما يصدر من قرارات تتعلق بمجال التسيير المصرفي.

ويتميز التسيير في المصارف بما يلي[1]:

أ- ضعف مناهج في تحليل درجة الخطر

ب-نظام تفويض الصلاحيات خاضع لترتيب سلمي مفرط

ج-تباطؤ في طرق العمل والإجراءات

د-ضعف عمليات المراقبة.

وفي مجال تحليلها للأخطار تواجه المصارف نقص الشفافية والدقة للحسابات المقدمة إليها، ولضعفها في التحكم في تقنيات الهندسة المالية، وعدم احترام معايير تسيير القروض المصرفية، فعلى سبيل المثال تنص إحدى هذه النسب على أن مبلغ السحب على المكشوف

1 تمجغدين نور الدين وعرابة الحاج، تحديث القطاع المصرفي في الجزائر-الاستراتيجية والسياسة المصرفية، مداخل مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: اصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، 2008.

لمؤسسة ما لا يتجاوز شهرا من رقم أعمالها أضف إلى ذلك النقص الكبير للمؤونات الموجهة لمخاطر القرض وهذا ما يفسر هامشية درجة المخاطر، وكون عدم تسديد المؤسسات العمومية لديونها يدخل ضمن تقاليد التسيير في الجزائر.

4-عراقيل اجتماعية وثقافية:

إن نقص الحس الاقتصادي وغياب الثقافة المصرفية في المجتمع من عواقبه استحالة استجابة الجمهور لنداء المصارف عن طريق إيداع أموالهم فيها، وبالتالي تجميع الموارد الضرورية لأي مصرف في عملية الإقراض، مما ينعكس سلبا على دور المصارف، فيعيق تمويل الاقتصاد والتنمية، فافتقاد سياسات إعلامية وتعليمية تعني بهذا الميدان ساهمت بقسط كبير في الجهل ونقص الوعي بآليات عمل النظام المصرفي وفلسفة سيره وبعده الاقتصادي. وقد يرجع ضعف الثقافة المصرفية داخل المصارف نفسها إلى إطاراتها وموظفيها الذين يعانون من نقص في التكوين، الأمر الذي يؤثر في أداء وفعالية المصارف كطرف أساسي في النشاط الاقتصادي وكركيزة لتحقيق التنمية.

5-عجز النظام المصرفي عن تعبئة الادخار:

إن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر لم تسمح بتهيئة الظروف الملائمة لانطلاقة اقتصادية نوعية لان القطاع المصرفي عندما كان يساوي تقريبا بين الفوائد الممنوحة على الودائع في المصارف والأموال الموجهة للتوظيفات، زيادة إلى معاناة المصارف من غياب أدوات جديدة لتعبئة الادخار والتي بإمكانها إحلال وتعويض الائتمان المصرفي وذلك يرجع إلى الأسباب التالية[1]:

1 محمد زميت، النظام المصرفي في مواجهة تحديات العولمة المالية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 79.

أ-غياب سياسة ادخار محفزة:

إن ضعف معدلات الفائدة واستقرارها في مستويات دنيا يعتبر من بين المؤشرات الدالة على عجز المصارف على تعبئة الادخار، وعليه فإن الأعوان الاقتصادية تجد في السوق الموازية فرصا لتوظيف أموالهم مقابل عوائد ذات مردودية أحسن من توظيفها في المصارف.

ب-غياب أدوات مالية جديدة:

إن تعبئة ادخارات الأفراد في أي اقتصاد توفر الأدوات المالية وتنوعها، غير أن هذه الأدوات هي غائبة في الاقتصاد الجزائري على مستويين هما:

ج_ على مستوى أدوات الادخار:

إن غياب أدوات قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال تمثل عائقا هيكليا يضعف من تعبئة موارد الادخار، حيث يمكن لهذه الأدوات أن تكون في شكل " صناديق التوظيف المشتركة". وفي شكل أسهم "شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير"، غير أن هذه الأدوات لا يمكنها أن تكون عملية في غياب سوق مالية، وسوق للبورصة وكذلك سوق للرهن. واللجوء إلى مثل هذه الأدوات يسمح بتنويع أصول وخصوم الاستثمارات، وعليه يمكن للوسطاء الماليين أن يحصلوا على مداخيل وعمولات معتبرة من هذه الوسائل المالية، كما يمكن لهذه الموارد الجديدة التي يمكن تعبئتها تعويض الموارد الآتية من عملية إعادة التمويل تدريجيا.

د_ الأدوات البديلة للقروض المصرفية:

إن من بين الأدوات البديلة للقروض المصرفية والتي تساهم في تمويل سليم لا يترتب عنه مضاعفات تضخمية يوجد الائتمان الايجاري وذلك لتمويل الاستثمارات، لذا يستوجب على المصارف القيام بإجراءات سريعة من اجل تقديم خدمات مصرفية مقبولة تتمثل في:

- اللجوء إلى الآلية في المقاصة، وكذا عمليات المعالجة داخل المصرف.
- تنويع المنتجات المالية.

- منح فوائد محفزة للأفراد.

ويمكن القول من جانب تعبئة الإدخار فإن المصارف لها دور سلبي رغم التطور الذي عرفته في السنوات الأخيرة، فهي لا تقدم منتجات متنوعة لتلبية حاجات تنظيم حافظات الادخار من المكونات النقدية، ومكونات التوظيف المالي، وتعتبر تعبئة الادخار غير كافية ولا يمكنها منافسة إجراءات توظيف الأموال في الشبكات غير الرسمية، وترتكز المهمة الرئيسية للمصارف في تحويل النقود إلى قروض الاستدانة، دون وضع استراتيجية جدية الى تعبئة الموارد وتخصيصها لأفضل استخدام لها، ومن المفارقات التعارض بين القواعد التنظيمية المنصوص عليها في القانون وبين الموقع الحقيقي للمصارف في نشاطاتهم العادية والضغوط المفروضة على المصارف في علاقاتها مع الدولة والمؤسسات العمومية.

6-ضعف تقييم المخاطرة:

إن درجة تقدير المخاطرة في المصارف الجزائرية تبدو عملية صعبة ومعقدة، وذلك راجع إلى عوامل عديدة تعود بالأساس إلى معاناة المؤسسات العمومية الاقتصادية من مشاكل تسييرية، وعجز في هيكلتها المالية بالرغم من الإجراءات المتخذة في حقها كالتطهير المالي للمؤسسة المصرفية، وسوء سريان المعلومات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية بشكل فعال وعدم الاستقرار في محيط المؤسسة العمومية، وعجزها عن تحقيق فوائض موجبة، لذا يتعرض المصرف عند ممارسته الوظيفة إلى مخاطر عديدة ومتنوعة مرتبطة بكل من الزبائن والسيولة ومعدل الفائدة والصرف، ويمكن تسجيل أهم العراقيل التي تواجه المؤسسة المصرفية فيما يخص تقييم المخاطرة ضمن العناصر التالية[1]:

1 بعداش الطاهر، المخاطر المصرفية واثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية، رسالة ماجيستير، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2009، ص 41.

أ-عراقيل مرتبطة بقدرة المصارف على تقييم المشاريع:

إن المصارف العمومية الجزائرية تعاني من حالة عدم التأكد في تقييم المخاطرة المتعلقة بمراقبة مردودية المشاريع الاستثمارية والتمويل المباشر.

ب-غياب الأدوات العملية لقياس المخاطرة:

في الكثير من الأحيان تقوم المصارف بتجاوز حدود النسب المنصوص عليها، وذلك لأن أغلبية المؤسسات المشكلة للقطاع العمومي لا تستوفي شروط المصارف، وتعاني هياكلها المالية من حالة تدهور مستمر، زيادة على تدخل السلطات العمومية في القرارات المالية.

ج-عدم اعتبار معيار الأموال الخاصة كعامل ملاءة في المؤسسة المصرفية:

إن قانون النقد والقرض والتنظيمات الصادرة من بنك الجزائر ألزم المصارف الأولية على تحديد مستوى أدنى لأموالها الخاصة، وكذلك مستوى رأس مالها المستحق. إلا أن المسيرين في المؤسسات المصرفية تعودوا على نمط التدخل النقدي من اجل إنقاذ المؤسسات التي تعاني من ضائقة مالية، لذا أصبحوا لا يهتمون كثيرا بالمنفعة التي يدرها رأس المال وغير معنيين بالنتائج المتمخضة عن اتخاذ قرارات تمويلية.

7-محتوى محافظ المصارف الجزائرية:

إن المصارف الأولية الجزائرية تتميز بسيطرة التزاماتها أمام قطاع عمومي يظم مؤسسات لا تستوفي أغلبيتها شروط المصارف وتعاني هياكلها المالية من حالة تدهور مستمر.هذه العوائق ذات العواقب الخطيرة التي تعاني منها المصارف نتيجة المعاملات السابقة تعود إلى تمويل المصارف لمؤسسات عمومية عاجزة ذات مردود سالب وضعيف وسوء تقييم المخاطر المرتبطة بالقروض ونقص المؤونات المخصصة لمواجهة خطر هذه القروض، لذا أصبحت أغلب محافظ المصارف تتشكل من ديون مشكوك فيها ولا تغطيتها، مما عرض مردودية المصارف وتوازنها المالي الى الخطر[1].

1 تمجغدين نور الدين وعرابة الحاج، مرجع سابق، ص 79.

8-ضعف مردودية العنصر البشري:

إن الاستثمار في العنصر البشري أصبح الآن من أهم مقومات التنمية المستدامة ويعتبر أحد العوامل الأساسية والهامة في قطاع الخدمات وبالخصوص فيما يتعلق بقطاع المصارف العوامل الأساسية والهامة في قطاع الخدمات وبالخصوص فيما يتعلق بقطاع المصارف، حيث إن تكوين وتسيير الموارد البشرية في هذا القطاع يجب أن يكون من الأوليات، وكون مقتضيات المحيط وفعاليات السوق تستوجب التحلي بصفات الاحترافية.

كما أن وجود تسيير كفء يسمح بتقديم خدمة ذات جودة ونوعية من شأنها المساهمة بتعظيم الربح، ويتطلب من العنصر البشري في المؤسسة المصرفية أن يمتثل إلى المعايير والمقاييس الشائعة في المحيط المصرفي العالمي لضمان تسيير مصرفي منسجم مع العادات والتقاليد العالمية، وفي هذا الإطار تعاني المصارف الوطنية من عدة نقاط ضعف أهمها[1]:

أ-عدم استقرار المسيرين في المؤسسات المصرفية

ب-ضعف إجراءات الإدارة والمراقبة

ج-تدني في نوعية الخدمات المصرفية المقدمة.

ثانيا/التحديات التي تواجه القطاع المصرفي:

ويمكننا حصر أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الجزائر في نوعين أساسيين هما:

1-التحديات الداخلية: ومن أهمها:

أ-صغر حجم المصارف:

على الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف العربية

1 محمد زميت، مرجع سابق، ص 51.

والأجنبية، حيث أن الاتجاه السائد الآن هو اندماج المصارف فيما بينها من اجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءاتها.

ب-تجزئة النشاط المصرفي:

لقد أدت السياسة التنموية المتبع في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة إلى خلق نوع من التخصص في النشاط المصرفي وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط المصرفي وما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط المصرفي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق المصرفي، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير الأخطار المترتبة عنها.

ج-هيكل ملكية المصارف:

يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات المصارف، وقد اثر وجود الملكية والسيطرة في الهيكل المالي للمصارف على استراتيجيات وعمليات المؤسسات المصرفية بشكل كبير.وعلى الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العمومي في المصارف إلا أن القطاع العمومي مازال يملك حصة الأسد في الجهاز المصرفي، حيث أنه من بين 13 مصرف مرخص، تمتلك السلطات العمومية 8 مصارف وهي الأكبر حجما[1].

د-التركيز المصرفي:

ويقصد به هيمنة المصارف العمومية على النشاط العام، حيث كلما ارتفعت درجة التركز كلما كان ذلك سلبيا ومعبر عن عدم وجود منافسة حقيقية، حيث نجد أن 66.5% إلى 95% من السوق المصرفية محتكرة من طرف المصارف العمومية[1].

1 مليكة زغيب وحياة نجار، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص 14.

ه-ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات:

تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة والمعتمد على الأسلوب اليدوي غالبا في فحص ومعالجة أدوات الدين. والقرض من خلال سجل المقاصة، ويزداد الأمر حدة إذا تعلق بإجراء مقاصة بين غرفها المتباعدة مكانيا مما يؤدي إلى عرقلتها لفترة قد تطول وانعكس ذلك سلبا على المتعاملين مع المصارف بسبب بقاء الشيكات دون مقاصة لفترة من الزمن.

و-ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة[1]:

يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالمصارف. كما أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة، وهذا يتطلب بدوره جهدا لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب.

ز-ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي:

يحتاج الجهاز المصرفي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للمصارف ومن خلال ذلك تستطيع هذه المصارف تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وتتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد. وتجدر الإشارة إلا انه تم فتح أبواب بورصة الجزائر في جانفي 1998(بورصة

1عبد القادر مطاي، الإصلاحات المصرفية ودورها في جلب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة البليدة،الجزائر، 2006، ص 80.

حديثة وفتية)، وتتسم بقلة التعاملات، وبذلك حرمت المصارف التجارية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال التمويل، التعامل شراء وبيعا، الربح وزيادة رأس المال. وبالرغم من هذه الأهمية، إلا أن نجاحها في الجزائر يتطلب المزيد من الجهود والإصلاح وتوفير الخبرات المتخصصة ذات القدرة والكفاءة الفنية العالية[1].

ح-قيود مالية, محاسبية وتنظيمية:

ومنها عدم ملاءمة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالمصارف في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات المصرفية وكذلك غياب محاسبة تحليلية مصرفية دقيقة مكفية مع واقع هذه المصارف.

بالإضافة إلى ضعف منظومة الاتصال التنظيمي,بين مختلف المصالح بسبب انعدام التفاهم بين العاملين بالمصارف خاصة بين الإطارات والعمال، كما ان صعوبة تدفق المعلومات بالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب ينعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار.

ط-قيود قانونية:

وهي مجموع النصوص القانونية والتشريعية، والتعليمات التنظيمية التي تؤطر النشاط المصرفي, حيث أننا لا نلمس في الواقع الاستقلالية والتعامل على أساس المردودية التي نص عليها قانون 88-06 المعدل والمتمم لقانون 86-12، بل نجد في الواقع العملي التدخل الدائم للدولة في توجيه سياسات المصارف التجارية[2].

1 سحنون محمد، إصلاحات المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وآفاق مستقبلية، مداخلة مقدمة في الملتقى المنظومة المصرفية في الالفية الثالثة، جامعة جيجل ، 2005، ص 23.

2 نجيب رحيل سالم البرعصي، معالجة ظاهرة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية العالمية الليبية، رسالة دكتوراه، تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن، 2005.

ي-القروض المتعثرة:

وهي ترجع إلى توجيه التمويل إلى المؤسسات العمومية، رغم إدراك المصارف العمومية بصعوبة استرجاع أموالها، حيث وصلت الديون المتعثرة إلى أكثر من 200 مليار دج وهي غالب مرتبط عن قروض المؤسسات العمومية[1].

2-التحديات الخارجية:

ومن أبرز هذه التحديات نذكر[2]:

أ-ظاهرة العولمة: ونعني بالخص عولمة الخدمات المصرفية والتي ستؤثر بصورة مباشرة على أداء المصارف التجارية الجزائرية. ويذكر أن لهذه الظاهرة إيجابيات تتمثل أساسا في المساهمة في رفع حدة المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة، تؤدي إلى تحسين الخدمات وتنويعها ورفع كفاءة أداء المصارف للوصول إلى المستويات العالمية.غير أن التحدي الحقيقي لظاهرة العولمة يتمثل في الآثار السلبية التي ستنجر عن هذه الظاهرة ومثال ذلك المنافسة غير المتكافئة مع المصارف الاقتصادية للدولة، كدعم المصارف الجزائرية لبعض المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المدرجة ضمن الخطط التنموية أو الإصلاحات الاقتصادية.

ب-ظاهرة اندماج الأسواق الدولية: انتشرت هذه الظاهرة اثر إزالة القيود الدولية أمام توريد لخدمات المصرفية والمالية بسبب تزايد التدفقات الرأسمالية التي فاق حجمها التجارة العالمية للسلع، مما أدى إلى ارتفاع عدد فروع المصارف ومن ثم ارتاع حصة المصارف التجارية الأجنبية في الأسواق المصرفية المحلية في العديد من دول العالم.

ج-ظاهرة اندماج المصارف: من التحديات الخارجية التي تواجهها المصارف التجارية الجزائرية في شكل مصارف عملاقة.

---

1 مليكة زغيب وحياة نجار، مرجع سابق، ص 48.

2 بلالطة مبارك, مرجع سابق، ص ص 16-19.

د-ظاهرة المصارف الالكترونية: تعد هذه المصارف تحد من الدرجة الأولى لنظامنا المصرفي والذي عليه مواجهته بكل حزم وجدية، بحيث تتميز المصارف الالكترونية بقدرتها الفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات المصرفية في أي وقت وبدون انقطاع وحتى أيام العطل، ومن أي مكان، وبأي وسيلة[1].

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

v **بوريدح صورية،** مذكرة ماجستير حول دور البنوك التجارية في تمويل وتهيئة المؤسسات المصغرة, جامعة الإخوة متنوري قسنطينة، السنة الجامعية (2005-2006).

-تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية: ماهو دور البنوك التجارية في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة ؟

إن هدف هذه الدراسة هو محاولة خلق نسيج من المؤسسات الصغيرة وتشجيع الاستثمار ومحاربة البطالة.

-أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي:

Ø مهما اختلف شكل الدعم لإنشاء مؤسسة مصغرة فان تمويلها يستدعي تدخل البنوك التجارية.

Ø في ظل العولمة المنافسة والبحث عن الاستخدامات الأكثر مردودية، فالبنك يوجه جزء من موارده لتلبية طلبات تمويل أصحاب المشاريع.

Ø في ظل المخاطر المرتبطة بتمويل المؤسسات المصغرة، وفي مقابل صعوبة هذه الأخطار فان وكالة البنك الوطني الجزائري أثبتت نجاعتها في تمويل المؤسسات بحيث لا تتعدى النسبة الممولة عن الحد الأقصى المنصوص عليه.

Ø قد يسعى البنك إلى قبول تمويل مشروع في الوقت الذي يكون صاحبه قد استفاد من التمويل من وكالة بنكية تحقق مثل هذه الازدواجية فترة لاستكشافها من البنك.

1 مليكة زغيب، مرجع سابق، ص ص 404-405.

سمح تمويل المؤسسات المصغرة في ظل برنامج التشغيل بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، في عدم تشدد البنك في دراسة حلقات هذه المشاريع وإسقاط دراسات دقيقة عليها.

غالبا ما يسعى أصحاب المشاريع إلى الاستثمار في المجالات التي شهدت قبولا كبيرا وغياب مشاريع ذات مردودية وقابلة للتطور وتشجيع البنك على تمويلها[1].

-**تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية**: ماهو اثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين ؟

تبحث هذه الدراسة في سياسة المصارف التجارية الائتمانية وعلاقتها بالاستثمار وتأثيرها على مستوى تطوره واتجاهاته، والجوانب الايجابية والسلبية لهذا الارتباط وسبل تدعيم وتطوير النواحي الإيجابية، ووضع الحلول والإجراءات التصحيحية والبديلة للنواحي السلبية.

أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي:

- إن عملية زيادة التسهيلات الائتمانية من شانها أن تلعب دور العرض القائد الذي من شأنه أن يحفز طلب الاستثمار الخاص التابع، إذا ما تم تذليل العوامل الموضوعية الأخرى المتمثلة بنضوج البيئة الاستثماري.

أظهر التحليل أن لدخول السلطة الوطنية الفلسطينية دوراً في أحداث تغيير على طبيعة العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والاستثمار الخاص، أظهرت النتائج أن تأثير الاستثمار الخاص على التسهيلات الائتمانية هو أكثر جوهرية من تأثير التسهيلات الائتمانية على الاستثمار الخاص عند فجوة زمنية واحدة وحتى عند فجوتين زمنيتين.

أظهرت نتائج تحليل المرنات قدرة النظام المصرفي على جذب الموارد المالية بإطراد على شكل ودائع تحت الطلب، وودائع توفير وودائع أجلة .

1جاسر محمد سعيد الخليل، مذكرة ماجستير حول اثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، السنة الجامعية (2004-2005)، ص 44.

يعتبر النظام المصرفي منافس للاستخدامات الأخرى للنقود في إطار مفاضلة الفرص البديلة على الرغم من المرونة في استجابة الاستثمار للتغير في معدل إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي .

v سعاد صديقي، مذكرة ماجستير حول دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي ًوكالة جيجل ً جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية (2006-2005)

-تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية: ماهو دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية؟

الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالإمكانيات السياحية المتواجدة في الجزائر والوصول إلى تحديد المكانة التي يحتلها ضمن الاقتصاد الوطني، ومعرفة الأفاق التي رسمت المشاريع السياحية وأساليب الدعم التي ستحظى بها من قبل الدولة، والوقوف على أهم نقائض هذا القطاع والمشاكل التي يعاني منها، وخصوصا تلك المتعلقة بالمشاكل المالية ومحاولة معالجتها.

-أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي:

- Ø مهما اختلف موع المشروع السياحي إلا انه يتطلب تمويله من طرف البنوك التجارية.
- Ø نقص الاحترافية والحواجز البيروقراطية المتعلقة بصعوبة الحصول على العقار السياحي خصوصا في مناطق التوسع السياحي وعدم تهيئته، كما أن المناطق الأخرى تكون غير مناسبة لإقامة المشاريع السياحية عليها، وهذا ما أدى في الكثير من الحالات إلى رفض البنك تمويل مثل هذه المشاريع.
- Ø رغم أن الدولة وضعت صندوق ضمان مخاطر القروض، إلا انه لم يتم تدخله في تعويض البنك في المجال السياحي.

- Ø لم يواجه البنك حالات كثيرة لعدم دفع المستحقات هذا ما يدل على استفادة المستثمرين من الامتيازات البنكية وغير البنكية المتمثلة في أسعار الفائدة المدعمة، وكذا المزايا الجبائية من طرف الهيئات الداعمة.
- Ø إن تمويل المشاريع السياحية من خلال الهيئات الداعمة والبنوك الربوية لا يجعلها تتماشى مع الصيغ التي تتعامل بها البنوك الإسلامية، مما يجعلها بعيدة عن هذه الصيغة في التمويل.
- Ø رغم المشاكل التي قد تحدث للبنك عند تمويله لهذه المشاريع والتي تتميز بالموسمية إلا أنه قد قام بتمويل كل المشاريع التي تحققت فيها الشروط التي يتطلبها البنك، وذلك بالاعتماد على الضمانات المقدمة, لكن ذلك لم ينف حدوث مشاكل خصوصا مع نقص المتابعة الميدانية من طرف البنك.
- v خالد محمد ناجي, مذكرة ماجستير حول المصارف العراقية ودورها في الاستثمار ً الواقع...، والطموح ً الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، السنة الجامعية (2009-2010)

-**تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية**: مشكلة البحث تتناول المصارف العراقية الحكومية والأهلية التي تقوم بنشاطات مصرفية بحتة، والتي لا تتلاءم ومقدار المليارات من المخزون المالي لديها وعدم استثمارها في أمور نقدية أخرى كالاستثمار أو التجارة وأمور أخرى ووجدت أن لهذا الأمر مشكلة تواجه المصارف وسببها الحد من نشاطات هذه المصارف اعتمادا على قانون البنك المركزي العراقي، أي أن المشكلة قائمة بين البنك المركزي وهذه المصارف.

-**أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي**:

هذه الدراسة نظرية أو وصفية تحليلية لواقع المصارف والاستثمار والطموح في ارتقاء عمل المصارف، وتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

- إنشاء المصرف الوطني العراقي 1947 ليكون بمثابة بنك البنوك والذي تحول إلى البنك المركزي العراقي عام 1956، وآخر قانون صدر للبنك المركزي العراقي هو القانون رقم 56 لعام 2004.
- تاريخ المصارف قديم جدا يمتد إلى الحضارات القديمة عندما انتقل الإنسان من دور المقايضة في التعامل السوقي إلى التعامل النقدي، والذي تطلب خزنها وتفعيلها ضمن بيوت مالية سميت بالمصارف.
- في العراق ومنذ إيجاد شريعة حمورابي وجلب اليهود إلى بابل تم إنشاء بيوت مالية.
- بدا النمو الفعلي في الاستثمار في العالم بعد الثورة الصناعية في القرن العشرين، إذ بدأت عمليات النقل الممكنة ومن ثمة التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف جذب ثرواتها الطبيعية.
- بهدف تنظيم عمليات الاستثمار الأجنبي في العراق تم إصدار قانون رقم 13 عام 2006 وتعديلاته بقانون رقم 2 لعام 2010، هذا القانون يسهل عملية تنفيذ المشاريع الاستثمارية المباشرة والغير مباشرة.
- من خلال الاستبانة والمقابلات مع المصارف تبين بان معظم المصارف ترغب في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، فيما إذا تمت موافقة البنك المركزي من خلال تعديل قانون المصارف.

خلاصة:

لقد مر النظام المصرفي الجزائري منذ نشأته إلى يومنا هذا بعد إصلاحات أفرزتها البنية الداخلية والخارجية، فبعد أن كان من إصلاحيات 1970-1972 بناء نظام تمويل وطني جزائري يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية أن ذلك، جاءت الإصلاحات النقدية والمصرفية لعام 1986 لتعالج مشاكل أخرى ومنها استقلالية المصارف والبنك المركزي وتفتح التوجه نحو اقتصاد السوق، ثم جاء قانون النقد والقرض (10/90) ليغير بنية النظام المصرفي الجزائري ويجعله نظام يتلاءم اقتصاد السوق وذلك بإدخال المصارف الخاصة الوطنية والأجنبية إلى السوق المصرفية.

وما يميز هذه الإصلاحات أنها لم تمس مباشرة مستوى أداء الخدمة المصرفية في المصارف لاسيما العمومية منها، فبقيت الخدمة دون المستوى وبقيت تقليدية، وظهر الاقتصاد الموازي الذي احتوى على النشاط التجاري وحتى المصرفي، وأصبح حتى الشيك لا يفضل في التعاملات التجارية رغم كل الجهود المبذولة.

الفصل الثالث :

دراسة إجراءات وشروط منح قرض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

تمهيد:

تجسيدا للمفاهيم النظرية التي تطرقنا إليها في الفصلين السابقين، اخترنا القيام بتربص في أحد البنوك الجزائرية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك حتى يتسنى لنا معرفة إجراءات وشروط منح القروض من طرف البنوك الجزائرية وتجسيدها في الواقع التطبيقي.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تطرقنا في الأول منه إلى التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، والمبحث الثالث فكان دراسة ملف قرض استثماري لدى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة .

المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية والوكالة المستقبلة.

المبحث الثاني: دراسة ملف قرض استثماري.

المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية والوكالة المستقبلة.

يحظى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمكانة هامة في السوق المصرفية الجزائرية، إذ يعتبر واحدا من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وكغيره من البنوك العمومية الجزائرية فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية العالمية لذا سعى البنك إلى تقوية مركزه في الوسط المصرفي سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال نشاطه من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها تلك التطورات وإدارة التحديات لزيادة فرص النمو والربحية.

المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة وذلك من خلال إعادة هيكله البنك الوطني الجزائري طبقا للمرسوم 106ـ 82 المؤرخ في 13 مارس1982 كرأس مال يقدر بواحد مليار و 200 ألف دينار جزائري و 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وكان الغرض من إنشاء هذا البنك هو المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي، وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابع للقطاع وبصدور المرسوم 84ـ 85 المؤرخ في 30أفريل 1985 أصبح يعرف ببنك الإيداع والتنمية وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية وبمقتضى القانون رقم 01ـ 88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 تحول البنك إلى شركة مساهمة برأس مال قدره

22000000000 دينار جزائري مقسما إلى 2200 سهم أي بقيمة 1000000 دينار جزائري للسهم الواحد[1].

ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14/ 04/ 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جمع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عمليات الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي:

أ ــ مرحلة 1982ــ 1990:

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفية والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي حيث اكتسب تجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية يرجع هذا التخصص في مجال التمويل الذي فرضته آلية الاقتصاد المخططة الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

ب ــ مرحلة 1991ــ 1999:

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إيطار الاقتصاد الموجه، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية يشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع بقائه الشريك

1 شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص62.

ذي الأفضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي الأتي عبر مختلف وكالات البنك كما شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات كانت تصب كلها في تطوير نشاط البنك للإشارة فقد شهدت هذه المرحلة ما يلي:

- 1991: تم الانخراط في نظام سويفت Swift* لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

- 1992: تم وضع نظام sybu** يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمىteleraitementإلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي لكل عمليات التجارة خاصة في مجال فتح الاعتماد المستندي والتي أصبحت معالجة لا تتجاوز أكثر من 24ساعة كما تم إدخال نظام محاسبي جديد على مستوى كل الوكالات.

- **1993**: الانتماء من إدخال الإعلام الآلي في كل العمليات المصرفية على مستوى شبكات البنك.
- **1994**: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.
- **1996**: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.
- **1998**: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك CIB:La carte Inter Bancaire

ج ــ مرحلة 2000-2007:

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وغيره من البنوك العمومية بتدعيم وتمويل استثمارات منتجة ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطور

*نظام سويفت: عبارة عن شبكة الاتصالات أنشأت عام 1973 مقرها في بلجيكا تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك والتي تستخدم وسائل الاتصالات لتبادل الرسائل بين البنوك بدلا من الرسائل التقليدية مثل التيلكس والتلغراف.

ــ** شبكة معلوماتية خاصة بنظام بدر تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة systeme bancaire uni versel).

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في التمويل لقطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات وقد شهدت هذه المرحلة التطورات التالية:

-**2000**: القيام بتشخيص عام لنشاط البنك لإبراز نقاط القوة والضعف في سياسته مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي كما قام البنك بتعميم نظام يربط بين مختلف الوكالات مع تدعيمه بأنظمة جديدة تعمل على إدارة العمليات المصرفية بسرعة قياسية.

ـــ **2001**: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه الشكوك في تحصيلها بغية تحديده مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية اتجاه العملاء إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم بنك الجلوس* La Banque Assise والخدمات الشخصية لبعض الوكالات الرائدة.

ـــ **2002**: تعميم تطبيق مفهوم بنك الجلوس والخدمات الشخصية على مستوى جميع وكالات البنك.

ـــ **2004**:لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسئولو بنك بدر عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية **Les guinches Automatiques des Billets** المرتبطة ببطاقات الدفع.

* يسمى ببنك الجلوس لأنه يتم فيه استقبال العميل بالجلوس في مكان مريح حيث مباشرة الموظف بالبنك.

ـ 2005: في إطار سعيه لتطبيق التكنولوجيا الحديثة قام بنك بدر بتطبيق مفهوم البنك الإلكتروني للسماح لزبائنه بالإطلاع على رصيد حسابه إلى جانب ذلك فقد تم ابتكار قرض جديد قصير الأجل يسمى A.I.G والذي يكون مضمونا بسلع عقارية أو أوراق مالية.

ـ 2006: إصدار بطاقات **BADR de Retraite:CBR** التي عممت على وكالات البنك في نهاية جوان 2006.

ـ بعد السماح للبنوك بفتح شبابيك خاصة بصيرفة التأمين في ماي 2007، فقد قام بنك بدر بفتح شبابيك خاصة بهذه الخدمة وتعميمها على مستوى وكالاته.

ثالثا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل التغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك ووضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأما كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتداخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، وبهذا أصبح يحضى بثقة المتعاملين الاقتصاديين الأفراد والزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما بلي[1]:

- توسيع وتنويع مجالات البنك البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- تحسين العلاقات مع الزبائن؛
- الحصول على أكبر حصة من السوق؛
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية؛

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة ولأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك سعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف؛
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة؛

رابعا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق؛

1 BADR Ifos، N 28، 1999، PP32، 33.

- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع؛
- المشاركة في جميع الادخارات؛
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها؛
- تطوير المواد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطور المنتجات والخدمات القائمة؛
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق عمليتي الإدخار والاستثمار؛
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي؛

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر؛
- إعادة تنظيم إدارة القروض؛
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد؛

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ تلخصت أهم محاوره هي:

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك؛
- عصرنة البنك (تقوية تنافسية)؛
- احترافية العاملين؛
- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى؛
- تطهير وتحسين الوضعية المالية؛

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

ـــ يأتي هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شكل هرمي يرتكز على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني للتقرب أكثر من الزبائن ويشرف على هذه الوكالات في وسط الهرم فروع <<مديرية جهوية>> التي تتولى تنظيم الوكالة التي تقع في منطقة عملها وهي غالب ما تكون ولائية ويشرف على البك في قمة الهرم الرئيس المدير العام PDG ويكون عمل الوكالات والفروع محدودة بالنسبة لقدرات منح القروض وذلك في القروض التي تتجاوز القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة كما يكون لها القرار في منح القروض التي تكون قيمتها أقل من القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة وفيما سبق ذكرنا بأن البنك يرتكز على ثلاث هياكل قاعدية هي:

أ / المديرية العامة.ب/ المجمع الجهوي للاستغلال.ج/ الوكالة المحلية للاستغلال.

أ/ المديرية العامة: هي هيئة إدارية مركزية مقرها بالجزائر العاصمة، 17 شارع العقيد عميروش والتي تتفرع مديريات جهوية موزعة على التراب الوطني.

إن الإدارة العامة لهذا البنك متكونة من مجلس الإدارة يقوم بتسيير الوكالات والمديريات الجهوية ومن مهامها ما يلي:

- مراقبة عمل مدراء الوكالات والمديريات الجهوية.
- الحرص على صلابة المؤسسة كهدف رئيسي.
- مراقبة استعمال القروض وتحليل تقارير الوكالات.
- التكوين والتأطير لفائدة العمال.

ومن أقسام البنك:

- **قسم الاستغلال والنشاط التجاري**: يقوم هذا القسم بتقديم المعلومات المناسبة للزبائن وتقديم الإحصائيات ومراقبة العمليات المالية.

- **قسم القروض (القطاع العام والخاص)**: هو الذي يتكفل بمنح القروض للقطاع العام والخاص وإعطاء المعلومات الكافية لمنح القروض.
- **قسم المديونية القانونية**: يتكفل بالقضايا التي يواجهها البنك ويراقب ملفات النزاعات.
- **قسم المفتشية العامة**: يقوم بمراقبة الأعمال التي يقوم بها البنك ومراقبة العمال والقيام بأعمال الإدارة العامة.

ب/ المجمع الجهوي للاستغلال (GRE):هي هيئة متفرعة عن المديرية العامة، تقوم بمتابعة سير وعمل الوكالات التابعة لها، إذ تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة والوكالة المحلية كما تقوم بمساعدة الوكالات ومراقبتها، ويتكون المجمع الجهوي للاستغلال من:

* **المدير**: من أهم وظائفه

- عرض البنك باعتباره منشأة مالية مهمة أمام السلطات المحلية.
- اقتراح كل ما هو مفيد وفي مصلحة الزبائن وإعطاء النصائح المفيدة كونه المفوض من طرف السلطات التي عينته في إطار السلطات المخولة له.
- تكون له سلطة سواء على مستوى تعبئة المداخيل وتقديم القروض.

وباختصار المهمة الأساسية للمدير هي تنسيق كل نشاطات الشبكة والأمر بجميع القرارات التي تمس تسيير الفرع.

* **السكرتارية**:يتم فيها استلام البريد الوارد و الصادر للبنك و من البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة، وثائق و إرسال فاكسات، استقبال مكالمات هاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال و العملاء و المدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر.

* **خلية المراقبة**: تعتبر من الخلايا الأساسية لمراقبة نشاط الوكالات الدورية حيث تقوم ب:

- مراقبة الأرصدة والحسابات والمرأس لات وتدابير الأمن.
- تتابع الشكاوى المقدمة من طرف الزبائن.
- مراقبة تطبيق النصائح في ميدان الأمن.

- المراقبة الميدانية على مستوى الوكالات.

* **خلية التكوين**: تهتم هذه الخلية بما يلي:

- تطوير معلومات العمل وتكون خاصة بهم.
- توجيه العمال من أجل التكوين.
- إعادة التكوين بالنسبة للعمال الدائمين.
- تنظيم الملتقيات.

* **خلية النزاعات**: تقوم هذه الخلية بتسوية النزاعات إلى جانب ما يلي:

- متابعة القضايا التي فيها نزاع على مستوى مصالح الفرع.
- فحص الطلبات لتحويل القرض إلى فصل النزاعات واقتراح الأعمال التي يجب القيام بها لاسترجاع الدين.
- التسيير الجيد لمكتب الفرع.
- اقتراح المساعدة بخدمات المحامي عند الضرورة.

* **نيابة مديرية الشؤون الإدارية**: تتكون من عدة مصالح هي:

مصلحة المحاسبة: التي تقوم بمراقبة يومية محاسبية، تدوين ومراجعة عمليات الإيداع والسحب، مراجعة الحسابات الداخلية في حالة وجود أخطاء.

مصلحة الوسائل العامة:تقوم بتوفير شروط العمل عن طريق تمويل المكاتب بالأدوات الضرورية، كما تتكفل بالنظافة والأمن، حيث توجد لجنة محلية تقوم بمتابعة توفير الشروط الأمنية والنظافة لكل الوكالات التابعة لها.

مصلحة المستخدمين:تهتم بثلاث جوانب:

- تحضير الأجر الشهري للعمال.
- تدرس الملفات الخاصة بالعمال والترقية.
- الشؤون الاجتماعية مثل ملحة الضمان الاجتماعي.

* **نيابة مديرية القروض الاستغلال**: تتكون من المصالح التالية

مصلحة القروض: تقوم بتقديم القروض للزبائن وهي تستلم ملفات القروض التي تأتي من الوكالات لتقديمها إلى لجنة القروض التابعة للفرع المكونة من مدير الفرع وثلاث من نوابه.

مصلحة الاستغلال: مهمتها إحصائية بحيث تقدم حوصلة حول نشاط الوكالات من جانب

- تنشيط الوكالات في الميدان وتوزيع المداخيل واستعمال القروض.
- تجسيد الأهداف التجارية المسطرة من طرف المديرية العامة، وساهم مع السلطات المحلية في تسيير النشاط المالي.

ج/ الوكالة المحلية للاستغلال: هي هيئة تابعة للمجمع الجهوي، وهي الخلية القاعدية للبنك حيث بواسطتها يتم الاتصال بالزبائن والوكالة التي سنركز عليها الآن هي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة ولاية المسيلة، بحيث أن الوكالات المتواجدة بالمسيلة تعتبر من أهم المؤسسات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية، ولكل وكالة رمز أو رقم خاص بها يميزها عن غيرها، إذا فالرقم الخاص بوكالة المسيلة "907" والتي سوف نتطرق إليها في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ــ المسيلة ــ .

تعتبر الوكالة بمثابة الخلية القاعدية في النظام المصرفي وبالتالي فهمها يؤدي حتما لأخذ صورة واضحة عنه، والوكالة المحلية للاستغلال ALE المسيلة 907 متفرعة عن المجموعة الجهوية للاستغلال لgre مسيلة 028 وهي تقع في قلب المسيلة شمال شرق ولاية المسيلة وهي الوكالة البنكية الوحيدة الموجودة على مستوى الدائرةوأسندت لها مهام معتبرة تتمثل أساسا في العمليات المصرفية المختلفة كالسحب والإيداع والتحويلات، كما تقوم بدور اقتصادي هام يتمثل في منح القروض لتمويل المشاريع المختلفة، هذا فضلا عن الخدمات المعلوماتية والإرشادات المقدمة للزبائن، وتغطي هذه الوكالة اليوم دائرة المسيلة .

الهيكل التنظيمي للوكالة:

تحتوي الوكالة على مجموعة من المصالح لكل مصلحة مجموعة من المهام تقوم بهـــا ويمكن تمثيل هيكلها التنظيمي في الشكل التالي:

الشكل رقم (1/3): الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة

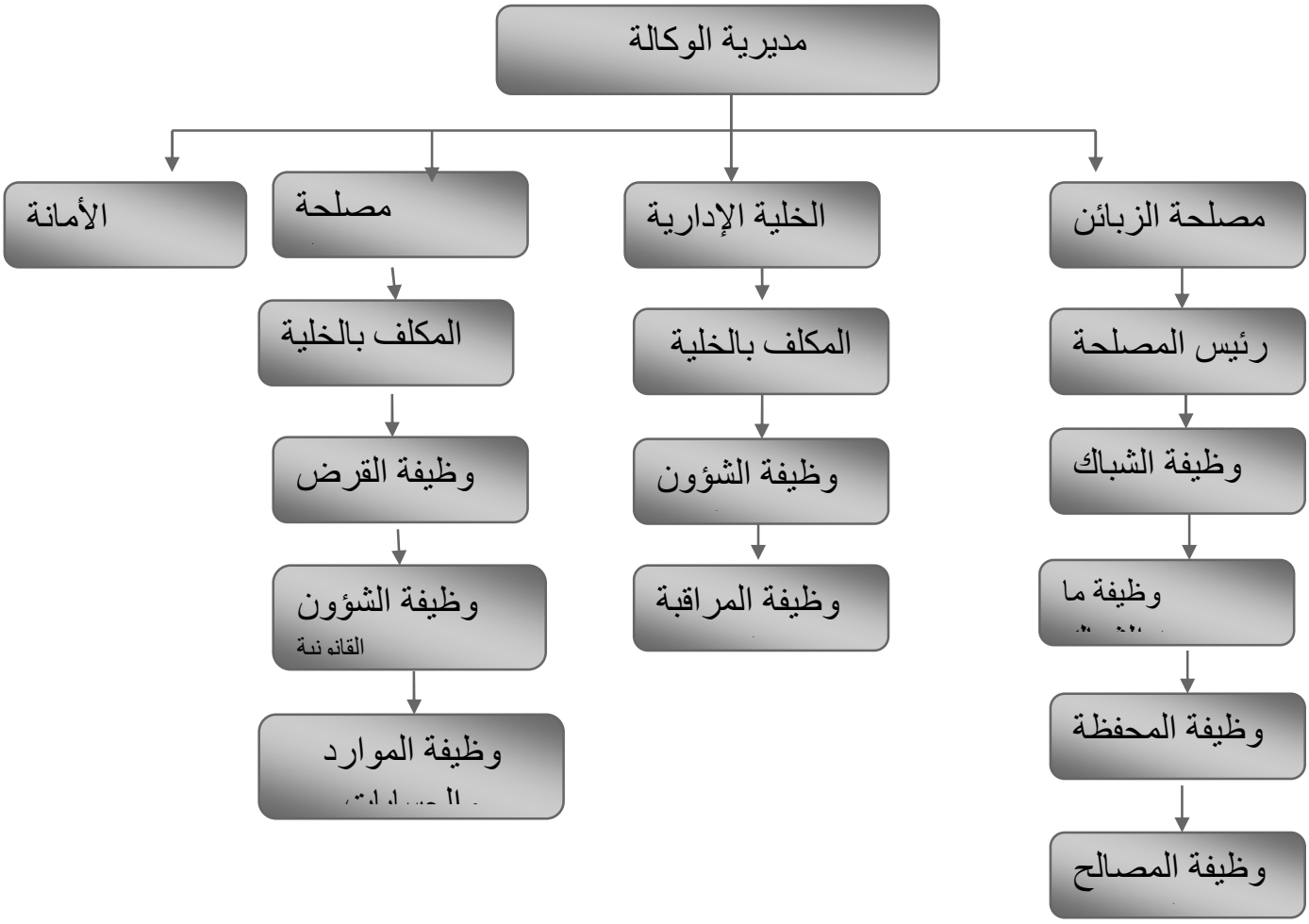

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق داخلية لبنك الفلاحية والتنمية الريفية وكالة المسيلة

أنظر الملحق رقم (01)

1/ مديرية الوكالة: والتي تضم المدير وتسهر على إدارة الوكالة وتوجيه وتنشيط ومراقبـــة أعمال الوكالة، وكذا ممارسة السلطة السلمية على الموظفين، كما تمثل الوكالة في مختلـــف المناسبات على المستوى المحلي.

2/ **الأمانة**: تقوم بتسجيل البريد الصادر والوارد، كما تقوم بدور همزة وصل بين المديريات والوسط الخارجي من الموظفين والزبائن ففيها تتم كتابة المراسلات الإدارية واستقبال انعكاسات وكذا إعداد الإحصائيات الشهرية، الفصلية، السداسية، السنوية.

3/ **مصلحة الزبائن**: هي كتابة الهيكل الخدماتي للوكالة إذ تجرى على مستواها كل العمليات المصرفية المتعلقة باستعمال الودائع وتسهيل عمليات الدفع أو السحب، وكذا القيام بالتحويلات المختلفة وتزويد الزبائن بالخدمات المعلوماتية (الاستعلامات) ويتأتى لها ذلك من خلال الوظائف الأربعة الموجودة على مستواها (الشباك، ماوراك الشباك، المحفظة، المصالح الخارجية) حيث يسيرها طاقم من الموظفين يشرف عليه قسم مكلف بإدارة الحافظة.

أ/ وظيفة الشباك: الشباك هو الواجهة الأولى الذي يقصدها الزبائن حيث تتمثل وظيفة الشباك في مجموعة من الخدمات، كاستعجال الزبائن وتلبية طلباتهم وتقوم بالإجراءات اللازمة لفتح الحسابات، ويقوم عون الشباك بالعمليات المتعلقة بالدينار التي نذكر منها: الدفع، السحب، وتسليم الدفاتر.

ب/ وظيفة ما وراء الشباك: وظيفة ما وراء الشباك لا تقل أهمية عن وظيفة الشباك لما لها من دور تلعبه في الوكالة يتمثل خاصة في قيامها بعملية التحويل وعملية المقاصة.

ج/ وظيفة المحفظة: تعتبر وظيفة المحفظة الأوراق التجارية من الوظائف الهامة، حيث يكون التعامل فيها بواسطة السندات التجارية كالصكوك، وهي مكلفة أساسا باستقبال الصكوك ومختلف السندات التجارية لتقوم بالعمليات المصرفية الخاصة بها.

د/ وظيفة المصالح الخارجية: الوظيفة المرتبطة بالخارج تقوم تقريبا بنفس العمليات التي تقوم بها وظيفة الشباك من الودائع إلى عمليات السحب لكن هذه الوظيفة تقوم بعمليات التحويل وعمليات بيع وشراء مختلف العملات الأجنبية.

4/ **الخلية الإدارية**: تنقسم هذه الخلية إلى قسمين أساسيين هما: وظيفة الأعمال العامة ووظيفة المحاسبة وتقوم هذه الخلية بجميع الأعمال الإدارية التي يتطلبها السير الحسن لوكالة بنك BADR، هذه الأعمال تختلف من وكالة إلى أخرى.

وظيفة الشؤون العامة: يقوم هذا القسم بوظائف إدارية مختلفة أهمها:

- تسيير الوسائل العامة للمؤسسة.
- المحافظة على أرشيف الوكالة لتسجيل كل المـــرأس لات الـــواردة مـــن المؤسســـة الصادرة عنها.
- تسيير ملفات العمال وتسجيل الحضور والغيابات.
- تسيير المخزن من خلال التموين بالآلات والوثائق اللازمة.
- يدخل في مهام وظيفة الشؤون العامة تنفيذ القرارات الصادرة عن المدير كمـــا تقـــوم بتحضير جدول الوثائق المعدة للإمضاء ومنه استقبال الجرائد الرســـمية والقـــرارات التنظيمية، والمناشير الصادرة عن المديرية العامـــة لبنـــك بـــدر، والتكفـــل بـــإعلام المستخدمين.
- ضمان جمع وحجز المعلومات عن طريق الإعلام الآلي إضافة إلى السهر على أمـــن الوكالة.

ب/ وظيفة المراقبة والمحاسبة: تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف المهمة والحسابات في سير البنك كونها تقوم بجمع العمليات المصرفية الكبرى التي تجرى باستمرار وبكل اهتمـــام لـــذا نجد بالوكالة الملف بالدراسات الرئيسية ذو خبرة واسعة وكبيرة في هذا المجال، حيث تقـــوم بإعداد ميزانية الوكالة، والسهر على تطبيق نظام المحاسبة البنكية، وتسيير حسابات الزبـــائن إضافة إلى تحقيق عمليات إقفال الحسابات السنوية، وإعداد ومراقبة دفتر اليومية، ومراقبـــة الحسابات.

كما يقوم كذلك بإجراء التعديلات التي تقع في حسابات الزبائن ويحرص على مردودية مثلى للخزينة، وبكونه يراقب الحسابات فهو مضطر لتصحيح الخطأ في حالة وقوعه.

5/ **وظيفة الاستغلال (القروض)**: تعتبر أهم مصلحة في الوكالـــة كـــون وظيفتهـــا متعلقـــة بالقروض الممنوحة للغير فدورها بالتالي الحفاظ على العلاقات التجارية مع الزبائن، والسهر

على حسن السير والاستغلال الجيد لموارد الوكالة إضافة إلى متابعة تحقيق مخططات تمويل وحدات القطاع العمومي، والمشاركة في اللجان التي تتطلب حضور البنك بوصفها مصلحة القروض وبصفة أساسية.

وقد تمارس على موظفي هذه المصلحة رقابة من طرف رئيس مصلحة الزبائن من خلال توجيههم وتقسيم المهام بينهم ونضم الوظائف التالية:

أ/ المكلف بالخلية: يقوم رئيس مصلحة الأشغال بإعداد الإحصائيات المتعلقة بالقرض وإرسالها إلى الفرع وإلى المديرية العامة كما يعتبر المنسق بين وظيفة القرض، الشؤون القانونية والتحصيل ووظيفة الموارد والحسابات كما يعتبر عضوا رئيسيا في لجنة القرض على مستوى الوكالة فهو من يتخذ القرارات الهامة، يدرس ويراقب ملفات القرض، ومتابعة تحصيل القروض على مستوى الوكالة؛ إضافة إلى إعلام الزبائن.

ب/ وظيفة القرض: من الوظائف الأساسية للبنوك التجارية هي استقبال الودائع ومنح القروض هذه الأخيرة عبارة عن تسليم الأموال من البنك إلى شخص آخر لمدة زمنية معينة بمعدل فائدة، يتم القرض على أساس الثقة بين البنك والزبون.

ج/ وظيفة الشؤون القانونية والتحصيل: يضع البنك في تعامله مع الزبائن عدة مقاييس لمنح القروض من بينها قدرة التسديد في الآجال المحددة، نوع النشاط الذي يمارسه الزبون والضمانات التي يقدمها مقابل القرض في حالة عدم دفع القروض تتخذ المصلحة عدة إجراءات منها: الحجز القضائي، الاعتراض، والرهن الحيازي.

د/ وظيفة الموارد والحسابات: تدخل هذه المهمة في إطار الهيكل التنظيمي العام للوكالة وتقوم أساسا بتطبيق السياسة البنكية على الخواص الفلاحين والتجار، أي محاولة جلب أكبر عدد من الزبائن لصالح البنك وهذا في إطار المنافسة من أجل أخذ أكبر حصة في السوق في الحالات التالية: حلة فتح الحسابات وفي حالة أنواع الحسابات.

المطلب الرابع: الإجراءات المتبعة لبنك BADR عند منح القروض.

من الواضح أن يتم منح القرض أيا كان نوعه وفق سياسات واضحة وصريحة تمثل مجموع الأطر القانونية والمالية التي تعني بتحديد الشروط والخطوات التي يتم وفقها إجراء منح القرض.

الفرع الأول: الشروط والوثائق اللازمة لمنح القروض.

حتى يتم منح القرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يجب توفر عدد من الشروط وكذا الوثائق المهمة التي تكون الملف الائتماني المقدم.

أولا: الشروط اللازمة لمنح القروض

هناك عدة شروط تجب مراعاتها عند الإقدام على منح القرض، وهي تتعلق أساسا بشخص المقرض وكذا نوع النشاط الذي طلب من أجله القرض، ومن بين هذه الشروط نجد:

1/ **أهلية الزبون**: يشترط في الزبون أن يكون ممتعا بالأهلية القانونية سواء ببلوغ العميل سن 19 سنة فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي أو بالإطلاع على العقد التأسيسي بالنسبة للشخص الاعتباري، وهذا مما يساعد على ضمان حقوق البنك أمام القضاء أن استلزم الأمر ذلك.

2/ **سمعة العميل**: إن السمعة الحسنة للعميل تعد محفزا على جعله موضع ثقة، كأن يكون العميل بدون سوابق عدلية أو أن تكون معاملاته مع البنك أو مع غيره من المتعاملين تشهد على ذلك.

3/**القدرة المالية**: إذ يجب أن يكون العميل ذا مقدرة مالية تمكنه من المشاركة في تمويل مشروعه بنسبة معينة، حيث أن مساهمة البنك البدر محددة بنسبة 70% لأي مشروع.

4/ **خدمة الاقتصاد**: يجب أن يكون للمشروع الممول آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني لزيادة العرض، تحسين النوعية، توسيع رقعة السوق، زيادة المنافسة، خفض الأسعار وتقريب السلع والخدمات من المستهلك.

5/ **خدمة المجتمع**: وذلك بان يكون المشروع متماشيا مع عادات وتقاليد المجتمع المحيط به إضافة إلى التأكد من عدم إضراره بالبيئة وكذا الأشخاص المجاورين له، كما يشـــرط فـــي المشروع أن يخلف بإنشائه فرص عمل جديدة للمجتمع المحيط به حتى يكون مصدر تنشـــيط للدورة الاقتصادية.

6/ **الدراسة المالية**: تعتبر الدراسة المالية للمشروع من بين أهم الشروط الواجب توفرهـــا، لأن قبول طلب القرض أو رفضه يتوقف عليها وذلك من خـــلال دراســـة مختلـــف النســـب والقوائم المالية المرفقة بالطلب وكذا مختلف الوثائق.

ثانيا: الوثائق اللازمة لمنح القروض:

مهما كان نوع القرض فإن البنك يشترط على العميل تكوين ائتماني خاص بذلك وعموما فإن الملف المطلوب عامة يتكون من الوثائق التالية:

- طلب خطي بشرح موضوع القرض؛
- السجل التجاري أو نسخة مصادق عليها؛
- شهادة الإعفاء من الضرائب؛
- عقد الملكية أو الإيجار.
- الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع؛
- شهادة إثبات الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات.
- مجموع الميزانيات وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة بالنسبة للمشاريع المراد تكوينها؛
- وثائق تثبت أسعار معدات الإنتاج، وهي عادة تتخلص في الفواتير، ويمكن أن يضاف إلى قائمة الوثائق طلب وثائق أخرى قد تكون حاسمة بالنسبة لدراســـة ملـــف طلـــب القرض مثلا:

محضر مداولات الشركاء باستمرار النشاط في حالة التعرض إلى خسائر متجددة مسجلة في آخر سنة للنشاط وكذا دراسة الوثائق المتعلقة بنوع وقيمة الضمانات المقدمة.

الفرع الثاني: خطوات منح ومتابعة القروض من قبل لبنك البدر.

تمثل خطوات منح القرض وكذا متابعته، الحلقة الدائرية تسير عملية الاقراض والتي تبتدئ بقيام المقترض بأول اتصال له مع بنك البدر قصد الحصول على المعلومات المتعلقة بنوع وحجم القرض الذي يطلب وينتهي بتسديد المقترض لآخر دفعة من قيمة القرض الذي حصل عليه، تتخلل هذه الحلقة مجموعة من الخطوات يمكن تصنيفها إلى:

أولا: خطوات منح القروض:

عادة ما تتم عملية منح قرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفق الخطوات الأساسية التالية:

1ـ **اتصال المقرض بالبنك**: تعد هذه الخطوة أول خطوة اتصال بين طرفي القرض، الزبون والبنك، حيث يحصل الزبون خلالها على أهم وأدق المعلومات التي تتعلق بنوع قرضه، لذلك فإن بنك البدر يحرص في هذه المرحلة على إيصال المعلومات واضحة للزبون، وهذا عملا يبادئه السابق ذكرها.

2ـ **تقديم ملف القرض**: يعد إطلاعه على مختلف الشروط والقوانين المتعلقة بقرضه وموافقته عليها يقوم العميل بتقديم الملف الائتماني الذي يطلب منه، والذي يتكون من جملة من الوثائق المذكورة أيضا، إضافة إلى وثائق أخرى حسب نوع قرضه.

3ـ **الدراسة التحليلة للملف**: حيث يقوم البنك بدراسة الملف من الناحية القانونية الاقتصادية والمالية وذلك من خلال التأكد من استيفاء الملف لكل الشروط اللازمة لمنح القرض وكذا التأكد من مصداقية وموضوعية الدراسة لتقنية والاقتصادية إضافة إلى دراسة القوائم المالية وتحليلها بواسطة نسب ومؤشرات التوازن المالي.

4ـ **الزيارة الميدانية**: قصد التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف يقوم المكلف بدراسة ملف القرض بزيارة ميدانية إلى مكان إقامة المشروع موضوع القرض وذلك برفقة

عمال من مصلحة العقارات يتم في الأخير إعداد"محضر معاينة" والذي يتم أحد أهم أنواع الرقابة الميدانية.

5ـ **عرض الملف على لجنة القرض**: يتم عرض الملف بعد دراسته على القرض مرفقا بمحضر المعاينة، حيث تتكون لجنة القرض من مدير الوكالة، رئيس مصلحة الصندوق ورئيس مصلحة القروض، كما يمكن للمكلف بالدراسة الانضمام إليها بحكم درايته الجيدة بالملف، حيث تقوم هذه اللجنة بإعداد" محضر لجنة القرض" الذي يتمثل في المعلومات الخاصة بصاحب المشروع، الدراسة التقنية الاقتصادية والمالية، طلب القروض والضمانات المقدمة لكي يتم إصدار القرض والإمضاء على المحضر من طرف جميع أعضاء اللجنة وذلك بإصدار رأي بالإيجاب أو السلب على تمويل المشروع أو عدم تمويلهن وهنا نميز حالتين:

الرفض: رفض تمويل المشروع يجب أن يرفق بمبرر مقنع، حيث يتم إعادة الملف إلى صاحبه مرفقا برسالة توضيحية تبين سبب الرفض.

القبول: إذا كان مبلغ القرض يدخل ضمن إطار سقف الإقراض المحدد بلجنة فإن مثول طلب القرض يوجب تحرير وثيقة رسمية خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية تتضمن ترخيصا لمنح القروض، ويتمثل قيمة القرض الممنوح مدة إهتلاك الضمانات التي يلتزم بتقديمها بعد إقامته للمشروع.

ويتم إمضاء ترخيص منح القرض من طرف تحديد الوكالة بتفويض من قبل رئيس المدير العامل حسب القانون الداخلي للبنك، كما يقوم نائب مدير الوكالة أيضا بالإمضاء وعلى هذا الترخيص أو يحل محله رئيس مصلحة القرض أحيانا، ويتم إعلام المقترض بقبول البنك لطلبه بواسطة رسالة موجهة إليه مع الحث على الوفاء بالشروط المتضمنة في لترخيص وكذا تلك لمدرجة في لطلب وتختلف آجال الرد حسب اختلاف نوعية القرض.

فبالنسبة لقروض الاستثمار مثلا نميز ثلاث حالات:

- أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الوكالة/ الوكالة المركزية: 30يوما.

- أجل الطلب على طلب القرض يكون من اختصاص الفرع/ الوكالة المركزية: 60 يوما.
- أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص المديرية العامة: 90 يوما.

ثانيا: خطوات متابعة القرض: تعد عملية متابعة القروض بعد منحه للعميل وسيلة رقابة فعالة لضمان البنك حقه في أجلها المحدد وفق الخطة المرسومة لذلك من جهة ومساعدة العميل وتوجيهه وتقديم النصائح له أثناء قيامة بالنشاط من جهة أخرى.

ولمتابعة قروضه الممنوحة يتبع بنك البدر الخطوات التالية:

- فتح ملف بالنسبة للزبون الجديد، والذي يحتوي على كل الوثائق الضرورية التي تثبت تعامله مع البنك وكذا المعلومات الشخصية الهامة؛
- تكوين أوراق خاصة بالمخاطر العامة التي يمكن أن يتعرض لها القرض وكذا تبيين أساليب وطرق مواجهتها في حال حدوثها فعلا؛
- متابع تصرفات الزبون وما ينجر عنها من تجاوزات للحد منها وبالتالي ضمان أموال البنك؛
- إعادة تقارير شهرية لتحديد نقاط الخطر وتفاديها لذلك نجد أن البنك المركزي يوجب على كل البنوك إعداد هذه التقارير؛
- إعداد جدول اهتلاك للقرض يجدد قيمة كل دفعة وفائدة وكذا قيمة الرسوم المستحقة الدفع والعمل يجب أن يلتزم به، حيث يتم إعلام المقترض باقتراب سداد قيمه قبل 15 يوما من وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار بذلك، وفي حالة عدم التسديد بعد 03 أيام يرسل له البنك إنذار يدفع قيمة الدفعة مضافا إليها غرامة تأخير، أما إذا طالت المدة وظهر بأن العميل لن يدفع ما عليه فإن البنك يقوم بإلغاء جدول
- الاهتلاك ومطالبة العميل سداد قيمة القرض كاملة إضافة إلى الفوائد وغرامات التأخير، أما إذا تمادى العميل في امتناعه عن الدفع فإن البنك يلجأ إلى القضاء كحل أخير لضمان حقوقه.

الشكل التالي يمثل آلية منح قرض من طرف الوكالة:

الشكل رقم (2/3) : آلية منح قرض في وكالة المسيلة

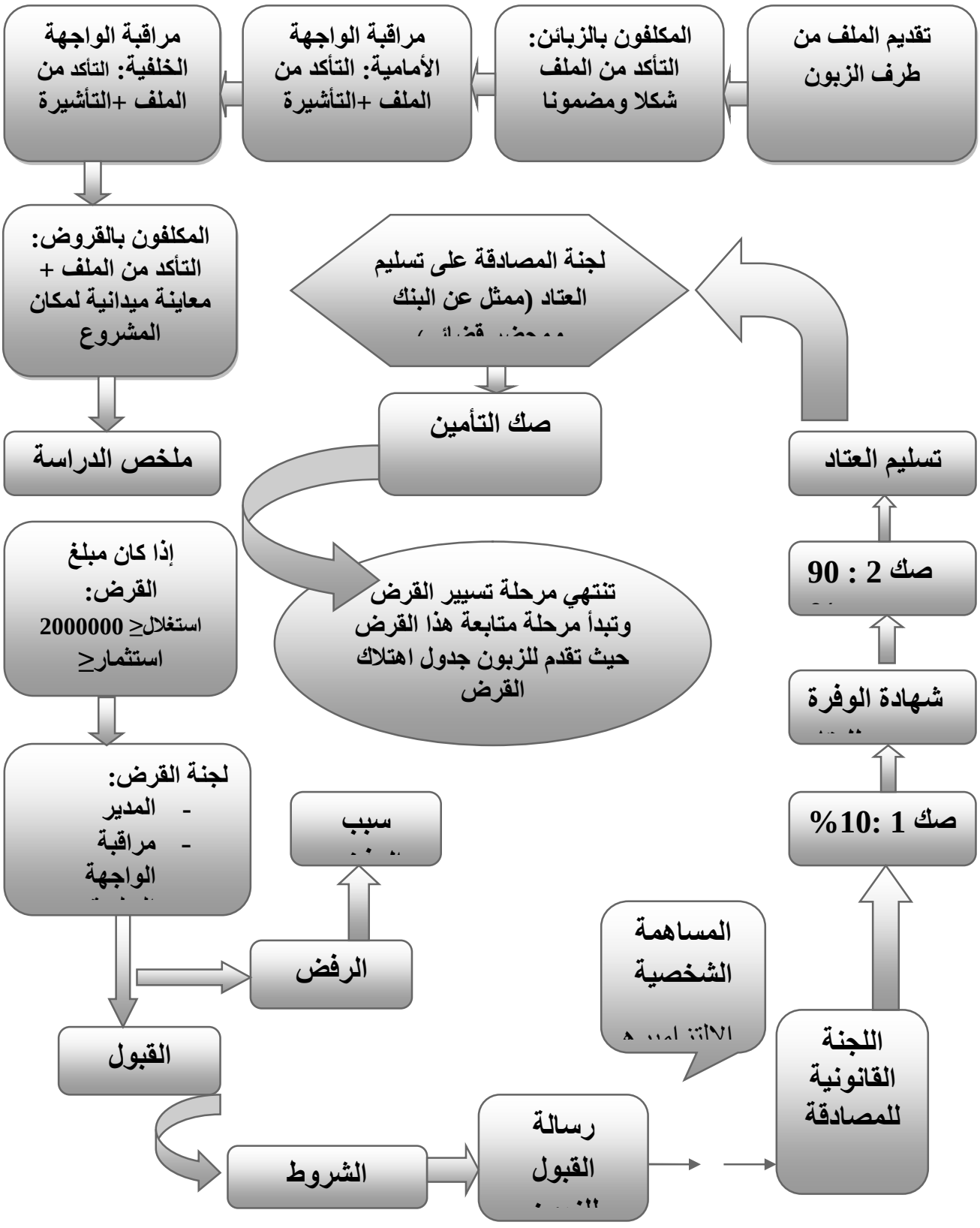

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق داخلية لبنك الفلاحية والتنمية الريفية وكالة المسيلة

المبحث الثاني: دراسة ملف قرض استثماري.

عملية الإقراض تعتبر الأكثر أهمية نظرا للعائد الذي تحققه من خلال العمليات التمويلية الموجهة لمختلف نشاطات الاستغلال، كما توجه العمليات أيضا لتمويل المشاريع الاستثمارية على شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل، وهذا ما يسمح بتطوير قدرات المؤسسة وتوسيع نشاطاتها وتحقيق عائد اكبر .

المطلب الأول: أنواع التمويلات التي تقدمها وكالة BADR للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ككل وكالة بنكية وطنية اختلفت أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوكالة من قروض دورة الاستغلال إلى قروض دورة الاستثمار وقروض التجارة الخارجية، إلا إننا سنركز على قروض الاستغلال والاستثمار.وقبل التطرق إلى هاذين القرضين نذكر انه في القروض طويلة ومتوسطة الأجل، والقروض قصيرة الأجل يصنف كل منها إلى قروض كلاسيكية (عادية غير مدعمة) وقروض مدعمة، حيث تمتاز هذه الأخيرة بأنها مدعمة من طرف الدولة وتمنح وفق شروط:

- تمنح لفئة البطالين؛

وتمثل نسبة منح البنك لهذا الصنف من القروض 80% من إجمالي التمويل مقارنة ب 20% من القروض الكلاسيكية، ويهدف هذا الصنف من التمويل إلى خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

أولا: قروض الاستغلال أو قروض قصيرة الأجل

وهي القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال للمؤسسة المتكررة باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها :التخزين، التموين، الإنتاج، التوزيع، وتأخذ هذه النشاطات الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية باعتبارها مؤسسة وظيفتها تحويل إيداعات جارية في أغلبها إلى قروض.

ومدة هذا القرض هي سنة، وقد دعمت الدولة هذا النوع من القروض وكان الهدف من تدعيمها هو تشجيع القطاع و الإنتاج الفلاحي، حيث اختصت القروض المدعمة قصيرة الأجل في:

ـــــــــ تربية الدواجن (بيض+لحم)؛

ـــــــــ شراء البذور؛

الجدول رقم (1/3) : يمثل خصائص القروض قصيرة الأجل الممنوحة من طرف الوكالة

قروض قصيرة الأجل		
خصائص القرض	غير مدعمة	مدعمة
المبلغ	حسب الضمانات	حسب الضمانات
نسبة الفائدة	5.50%	%00
نسبة المساهمة الشخصية	/	/
الضمانات	تغطي مبلغ القرض	تغطي مبلغ القرض
المدة	عام	عام

المصدر: من إعداد الطالبينين بناء على وثائق داخلية للبنك

ثانيا: قروض الاستثمار أو القروض طويلة الأجل

تختلف عمليات الاستثمار عن عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها ومدتها وموضوعها، ولذلك فان هذه العمليات تتطلب أشكال وطرق أحرى للتمويل تتلاءم وهذه المميزات العامة فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات ومعدات مثلا فالأمر يتعلق بالتمويل متوسط الأجل أما إذا تعلق الأمر بتمويل العقارات فإننا بصدد تمويل طويل الأجل.

أ-القروض متوسطة الأجل: وتتراوح مدتها من سنة إلى خمس سنوات وموضوعها في الغالب تمويل مشتريات ومعدات، أي التمويل الاستثماري اللاتشغيلي.

ب ـــــ القروض طويلة الأجل: تلجا المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها، والقروض تفوق في الغالب 7 سنوات وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات والبنك يقوم بتمويل القروض الإستثمارية ضمن هذه الصيغة على شكلين، قروض كلاسيكية وقروض مدعمة حيث تتكون هذه الأخيرة من نوعين، النوع الأول يتمثل في الاعتماد الايجاري والثاني موجهة للبطالين في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ ووكالة تسيير القرض المصغرANGEM، ووكالة التامين عن البطالة CNAC.

الجدول رقم (2/3): يمثل خصائص القروض طويلة ومتوسطة الأجل الممنوحة

خصائص القرض	القروض طويلة ومتوسطة الأجل		
	كلاسيكية	مدعمة	
		الاعتماد الايجاري	موجهة للبطالين
المبلغ	حسب الضمانات	حسب الضمانات	10000000≥
نسبة الفائدة	%5.50	%9	% 0
الدورية	سداسية-ثلاثية	عام-سداسية	سداسية
الضمانات	تغطي المبلغ الكلي للقرض+رهن العتاد الممول	غطي المبلغ الكلي للقرض+رهن العتاد الممول	رهن العتاد الممول
نسبة المساهمة الشخصية	%30-10	%00	%02-01

المصدر:من إعداد الطالبين بناء على وثائق للبنك

والشكل الموالي يمثل آلية منح قرض في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

الشكل(3/3): آلية منح قرض ــ ANSEJ ــ

المصدر:من إعداد الطالبين بناء على وثائق للبنك

المطلب الثاني: تحليل التمويلات المقدمة من طرف وكالة BADR

أسفرت مختلف الجهود المبذولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لغرض تشجيع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن إقبال كبير من طرف المستثمرين على خدماته، لذا سيتم التعرض ضمن هذا الطلب إلى تقييم مجهودات هذا البنك في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول (3/3): يمثل تطور تمويل البنك للمؤسسات المصغرة خلال الفترة الممتدة 2010-2012

السنة	2010			2011			2012		
القطاعات	عدد القروض	مناصب الشغل	تكلفة الاستثمار	عدد القروض	مناصب الشغل	تكلفة الاستثمار	عدد القروض	مناصب الشغل	تكلفة الاستثمار
الخدمات	33	/	/	101	/	/	52	/	/
بناءواشغال	3	/	/	1	/	/	3	/	/
الصناعة	2	/	/	4	/	/	5	/	/
الحرف	4	/	/	2	/	/	3	/	
الفلاحة	2	/	/	3	/	/	4	/	/
الصيانة	0	/	/	0		/	0	/	/
السياحة	0	/	/	0	/	/	0	/	/
المجموع	44	132	137483	111	333	310165	67	210	105138
المتوسط		3	1041.53		3	931.42		3.13	500.65

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات من البنك **الوحدة:1000دج**

من خلال الجدول نلاحظ أن تمويل البنك في حالة تذبذب حيث كانت نسبة التمويل خلال سنة 2010 تمثل24.87% من إجمالي التمويل لثلاث سنوات ثم ارتفعت تدريجيا لـــ 56.10%في سنة 2011 و19.2.% في سنة 2012كما نلاحظ خلال سنوات الدراسة ويمكن ملاحظة أن مجال التمويل للبنك يرتكز في المجال الخدمي حيث: تمثل نسبة17.74%من إجمالي التمويل بالنسبة ل2010 و54.30% في سنة 2011، 27.95%

في سنة 2012 كما أن متوسط مناصب الشغل في المؤسسات الممولة من طرف البنك هو تقريبا ثابت، ومتوسط تكلفة الاستثمار هو 1041.53، 931.42، 500.65، على التوالي ويرجع سبب التناقص إلى زيادة عدد القروض اكبر من حجم التمويل لها إضافة إلى ذلك فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية اهتم كثيرا خلال السنوات الأخيرة بالمؤسسات حيث أنه احتل الصدارة في تمويله لها حيث ساهم في تمويل ما يفوق 222 مشروع مصغر مست عدة نشاطات حيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 33.33%والجدول التالي يمثل عددا لقروض الممنوحة لهذا النوع من المؤسسات خلال الفترة 2010-2012

الجدول رقم(4/3): يمثل عدد القروض الممنوحة للمؤسسات خلال الفترة 2010- 2012

الوحدة:1000دج

االبيان السنة	عدد الملفات المودعة	المشاريع المرفوضة	المشاريع بصدد الدرأس ة	المشاريع الممولة		
				الكلفة	القروض الممنوحة	عدد مناصب الشغل الموفرة
2010	48	04	00	137483	96238	132
2011	116	05	00	310165	217116	111
2012	211	03	07	105138	73597	201

المصدر: من إعداد الطالبينين بناء على معطيات من البنك

من الجدول نقول أن نسبة تدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر كبيرا حيث تقدر القروض الممنوحة 96238 خلال سنة 2010مما ساهم في إنشاء 44 مؤسسة مصغرة توفر132 منصب شغل، أما في سنة2011 قدرت القروض الممنوحة 217116 مما ساهم في إنشاء 111 مؤسسة مصغرة توفر ما مقداره 111منصب شغل، وفي سنة2012 القروض الممنوحة قيمتها 73597 ساهمت في إنشاء67 مؤسسة و201منصب شغل، كما نلاحظ أن القروض الممنوحة متذبذبة حيث حققت قيمة متزايد سنة 2011بوتيرة أقل من تزايد عدد الملفات المودعة، وتناقص المشاريع بصدد الدراسة بسبب

تخوف البنك في منح القروض بسبب صعوبة دراسة المشروع أو عدم وجود ضمانات كافية تغطي قيمة القرض، أو تخوف من عدم التسديد.

من الأكيد أن مجهود بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يتعلق بتشجيعه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ ارتفع خلال السنوات حجم المشاريع الممولة من طرف هذا الأخير، إ لا أن هذا الارتفاع قدر بالضعيف مقارنة مع الأهداف المسطرة، بالإضافة إلى أن المحافظ المالية للبنوك تتضمن نسبة كبيرة من الذمم المشكوك في تسديدها والغير مسددة والذي يعود إلى الإفلاس الذي تشهده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا التهرب المقصود للزبائن من تسديد الديون.

المطلب الثالث: دراسة حالة تمويل لمؤسسة صغيرة ومتوسطة من طرف الوكالة.

أ-تقديم المشروع: يتمثل نشاط المشروع في نقل البضائع على كل المسافات فقدرت تكلفته 8166323.35 دج، منها 163326.47 دج يتكفل بها صاحب المشروع و 2286570.54 دج بمثابة قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة أما ما قيمته 5716426.34دجيأخذ شكل قرض بنكي مدته 96 شهرا حيث (مدة القرض96 شهرا ل(8سنوات)= مدة التأجيل 36شهرا+ مدة الاهتلاك 60 شهرا)، وتمثلت نسبة الفائدة للبنك بقيمة:5.25%مدعمة بنسبة 100% أي أن المقترض لا يتحمل أية فائدة، دورية التسديد كل 3 أشهر.

الجدول(5/3): نسب ومبلغ التمويل الثلاثي للمشروع:

المساهمة الشخصية	%2	163 326.74دج
ANSEJ	%28	2 286 570 .54دج
قرض البنك	%70	5 716 426.34دج
المجموع	%100	8166323.35 دج

من إعداد الطالبينين اعتماد على معطيات الملحق رقم (2)

قام المكلف بالدراسات على مستوى الوكالة البنكية بتسجيل طلب القرض، والتأكد من توفر جميع البيانات والمعلومات الضرورية التي تمكنه من إعداد تقرير دراسة طلب القرض المعني كون المؤسسة زبونا جديدا للبنك.

إضافة إلى هذه المعلومات أرفقت المؤسسة مع طلبها جداول حسابات النتائج والميزانيات التقديرية لفترة 8 سنوات وكذلك بعض النسب التي قامت بحسابها وترى أنها معبرة عن وضعها المالي تم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، لمعرفة درجة توازنها المالي من خلال حساب جملة من المؤشرات والنسب المالية

ب .إنجاز الميزانية المالية للمؤسسة خلال أربعة سنوات:

الجدول رقم(6/3) يمثل جانب الأصول للميزانية المالية : الوحدة:1000دج

الأصول	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى
	المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ
2ـ استثمارات	6543058.68	4969794.01	3396529.34	1823264.67
النفقات الأولية	319458.68	239594.01	159729.34	79864.67
معدات الإنتاج	450000	400000	530000	300000
الأدوات المتداولة	5773600	4330200	2886800	1443400
معدات مكتب	00	oo	00	00
تجهيزاتإعلام	00	oo	00	00
تخطيطات	00	00	00	00
أخرى	00	00	00	00
3ـ مخزونات	00	00	00	00
مواد وتمويلات	/	/	/	/
4ـ الذمة المالية	2354934.53	4289347.62	6235496.56	8216134.23
الصندوق	706480.36	1286804.29	1870648.97	2464840.27
البنك	1648454.17	3002543.34	4364847.59	5751293.96
رسوم إيجار	00	00	00	00
مجموع الأصول	8897993.21	9259141.63	9632025.90	10039398.9

المصدر: من إعداد الطالبينين بالإعتماد على بيانات الملحق رقم (3)

الجدول رقم (7/3) يمثل جانب الخصوم للميزانية المالية :

الوحدة:1000 دج

الخصوم	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
	المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ
1.الأموال الخاصة	166326.47	166326.47	166326.47	166326.47
5.ديون إستثمارت				
قروض مصرفية	5716426.34	5779307.03	5779307.03	5779307.03
قروض أخرى	2286570.54	228657.54	2286570.54	2286570.54
حسابات مستحقة الدفع	/	/	/	/
ديون قصيرة الأجل	/	/	/	/
إحتجاز الحساب	/	/	/	/
ديون التشغيل	/	/	/	/
النتيجة	731669.86	1029937.60	1402821.86	1810194.86
مجموع الخصوم	887993.21	9259141.63	9632025.90	10039398.9

المصدر:من إعداد الطالبينين بلإعتماد على بيانات الملحق رقم(3)

ج.انجاز وتحليل الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة خلال أربع سنوات

الجدول رقم (8/3) يمثل الميزانية المالية المختصرة لجانب الاصول:

الأصول				
البيان	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
الأصول الثابتة	6549058.68	4969794.01	34.3396529	1823264.67
الأصول المتداولة	2354934.53	62.4289347	6235496.56	23.8216134
قيم الإستغلال	/	/	/	/
قيم قابلة لتحقيق	/	/		/
قيم جاهزة	2354934.53	62.4289347	65.6235496	23.8216134
المجموع	8897993.21	9259141.63	9632025.90	9.10039398

الجدول رقم (03-09) الميزانية المختصرة لجانب الخصوم:

الخصوم				
البيان	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
الأموال الدائمة	8897993.21	63 .9259141	90.9632025	10039398.9
الاموال الخاصة	163326.47	47.163326	.47163326	163326.47
النتيجة	86. 731669	1029937.60	1402821.86	86.1810194
ـــ د م ق أ				
قروض مصرفية	34.5716426	03.5779307	5779307.03	03.5779307
قروض اخرى	0.54228657	54.228657	54.2286570	54.22865705
المجموع	8897993.21	9259141.63	9632025.90	10039398.9

د .سنقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المؤشرات والنسب التالية:

1. التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

الهدف من هذه المؤشرات رؤية مدى تحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة وهذا الأخير متعلق بالمقابلة بين الاستخدامات والموارد للمؤسسة وقبل التطرق لحساب هذه المؤشرات نذكر منها

. رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

احتياج رأس المال = (الاصول المتداولة – القيم الجاهزة)– (ديون ق أجل – خزينة الخصوم)

الخزينة = رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل

الجدول (10/3): تطور مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة لأربعة سنوات

الوحدة: 1000 دج

السنة / البيان	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
رأس المال العامل	53.2354934	62.4289347	56.6235496	23.8216134
إحتياج رأس المال العامل	0	0	0	0
الخزينة	53.2354934	62.4289347	56.6235496	23.8216134

المصدر: من إعداد الطالبينين اعتماد على الجدول 9

التعليق: بالنسبة لرأس المال العامل:

نلاحظ رأس مال العامل للمشروعموجب في كل السنوات، أي هناك فائض في الأموال الدائمة إلى الأصول الثابتة وهي الوضعية المستحبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأموال الثابتة، ويعتبر رأس المال العامل مؤشر من مؤشرات التوازن المالي، وتأثيره يضهر على الميزانية ومسار تأمين السيولة

بالنسبة لاحتياج رأس المال: يعتبر رأس مال العامل الإجمالي على أنه رأس مال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأموال المتداولة ومن خلال هذا المشروع يظهر لنا إحتياج رأس مال معدوم

بالنسبة للخزينة: نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة خلال أربعة سنوات وهذا ما يوضح لنا أن المؤسسة تواجه مشكل في وجود تكاليف إضافية مما يجعلها في هته الحالة تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير

2-**التحليل بواسطة نسب السيولة** : هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة، أو القيمة القابلة للتحقيق بمعنى فان هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها، ولقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية :

2-1-**نسبة سيولة الأصول**: بمقارنة الأصول المتداولة نبين مدى سيولة أصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية :**الأصول المتداولة / مجموع الأصول**= a

* إذا كانت A> 0.5 يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة و تبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة و تحقيقها للأرباح (المؤسسة تجارية) .

* إذا كانت A< 0.5 يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية و يعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حداثتها و بالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية) .

2-2- **نسبة السيولة العامة**: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير وتحسب بالعلاقة التالية :

B = الأصول المتداولة /د.م.ق.أ

* إذا كانت B> 1 معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع .

* إذا كانت B< 1 المؤسسة في وضعية حرجة علها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو ننقص من الديون القصيرة الأجل .

.حساب نسب السيولة للمشروع خلال أربعة سنوات :

الجدول رقم (11/3) يمثل تطور نسب السيولة للمشروع خلال أربعة سنوات

السنة / البيان	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
نسبة سيولة الأصول	% 0.26	.46%0	64.%0	81.%0
نسبة السيولة العامة	29.%0	71.%0	77.%0	.28%0

نسبة سيولة الأصول: بالنسبة للسنة الأولى والثانية نسبة سيولة الأصول أقل من 0.5% وهذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة وهذا ما يبين سرعة حركة الأصول المتداولة وتحقيقها لأرباح المشروع

نسبة السيولة العامة: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة أقل من 1 خلال أربعة سنوات وهذا ما يوضح لنا أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة تمكنها من تمويل الإلتزامات المالية قصيرة الأجل وهي قادرة على الدفع.

3- **نسب التمويل**: تعد هذه النسب مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة و الأجنبية في تمويلها العام، ومن أهم هذه النسب :

3-1- **نسبة التمويل الدائم** : تحسب كما يلي

K = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

إذا كانت K=1 هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم و حتى تعمل المؤسسة بارتياح لابد أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، و هي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة .

3-2- نسبة التمويل الخاص : تحسب كما يلي:

الأموال الخاصة /الأصول الثابتة=J

* J = 1 هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم، أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة، أما د.ط.أ إن وجدت فإنها تغطي الأصول المتداولة .

* J> 1 المؤسسة تمول قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى .

وتعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة .

حساب نسب التمويل الخاص لأربعة سنوات :

الجدول رقم(12/3) يوضح تطور نسب التمويل للمؤسسة خلال أربعة سنوات

السنة / البيان	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
التمويل الدائم	%1.35	86.%1	.83%2	53.%5
التمويل الخاص	02.%0	03.%0	04.%0	.08%0

التمويل الدائم: نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من 1 وهي متزايدة من السنة الأولى حتى السنة الرابعة وهذا مايبين أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، وهي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة.

التمويل الخاص: نلاحظ من خلال الجدول أن نسب التمويل الخاص خلال أربعة سنوات هي أقل من 1 وهي الحالة المثلى، وتعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة .

4- **نسب المردودية**: تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات و السياسات التي نفذتها ويمكن عرضها كما يلي :

4-1- **المردودية الاقتصادية**: وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها، وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية / مجموع الأصول

تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي والاقتصادي .

4-2- المردودية المالية: تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فان المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة، وتحسب كما يلي :

النتيجة الصافية / الأمول الخاصة =N

حساب نسب المردودية للمؤسسة خلال أربعة سنوات :

الجدول رقم (13/3) يمثل تطور نسب المردودية للمؤسسة لأربعة سنوات:

السنة / البيان	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
المردودية الإقتصادية	%0.08	011.%0	14.%0	18.%0
المردودية المالية	47.%4	30.%6	.58%8	.88%10

المردودية الاقتصادية: من خلال الجدول نسبة المردودية الاقتصادية هي تطور وارتفاع كل سنة وهذا ما يبين لنا فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي

المردودية المالية: نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن نسبة المردودية المالية للمؤسسة في ارتفاع من سنة لأخرى وهذا ما يوضح لنا أن المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة لأن نسبة المردودية المالية مرتفعة أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي.

ه. قرار البنك:

إن نظر البنك لمؤشرات المؤسسة المالية فإنه سيقبل تمويل المشروع، وذلك لأن رأس مال العامل موجب خلال أربعة سنوات، وهذا ما يدل على وجود فائض في الأموال الدائمة وهي وضعية مستحبة ومن خلال نسبة السيولة العامة فهي أقل من1 خلال أربعة سنوات وهذا يدل

على أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة تمكنها من تمويل التزاماتها قصيرة الأجل وهي قادرة على الدفع وكذلك بالنسبة لنسبة المردودية المالية فهي في ارتفاع مستمر وهذا يدل على أن المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة.

خلاصة الفصل:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمثابة خلية قاعدية في النظام المصرفي بجانب وكالة المسيلة التي أسندت لها مهام معتبرة، تتمثل أساسا في العمليات المصرفية المختلفة كالسحب والإيداع والتحويلات، كما تقوم بدور اقتصادي هام يتمثل في منح القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة بشتى أنواعها والمتمثلة في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار وقروض طويلة الأجل، ويمكن القول بأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة يعتمد على مجموعة من الإجراءات والتدابير لمنح القروض، وهذا لتفادي خطر عدم استرداد مستحقاته، حيث قام بتمويل نسبة معتبرة من المشاريع الاستثمارية لهذه المنطقة والجدير بالذكر أن هذه المشاريع تنشط في جميع القطاعات دون استثناء، ويرجع ذلك إلى أن هذه المشاريع تم تمويلها في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ سنة **2005**.

خاتمة عامة

الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي للوكالة

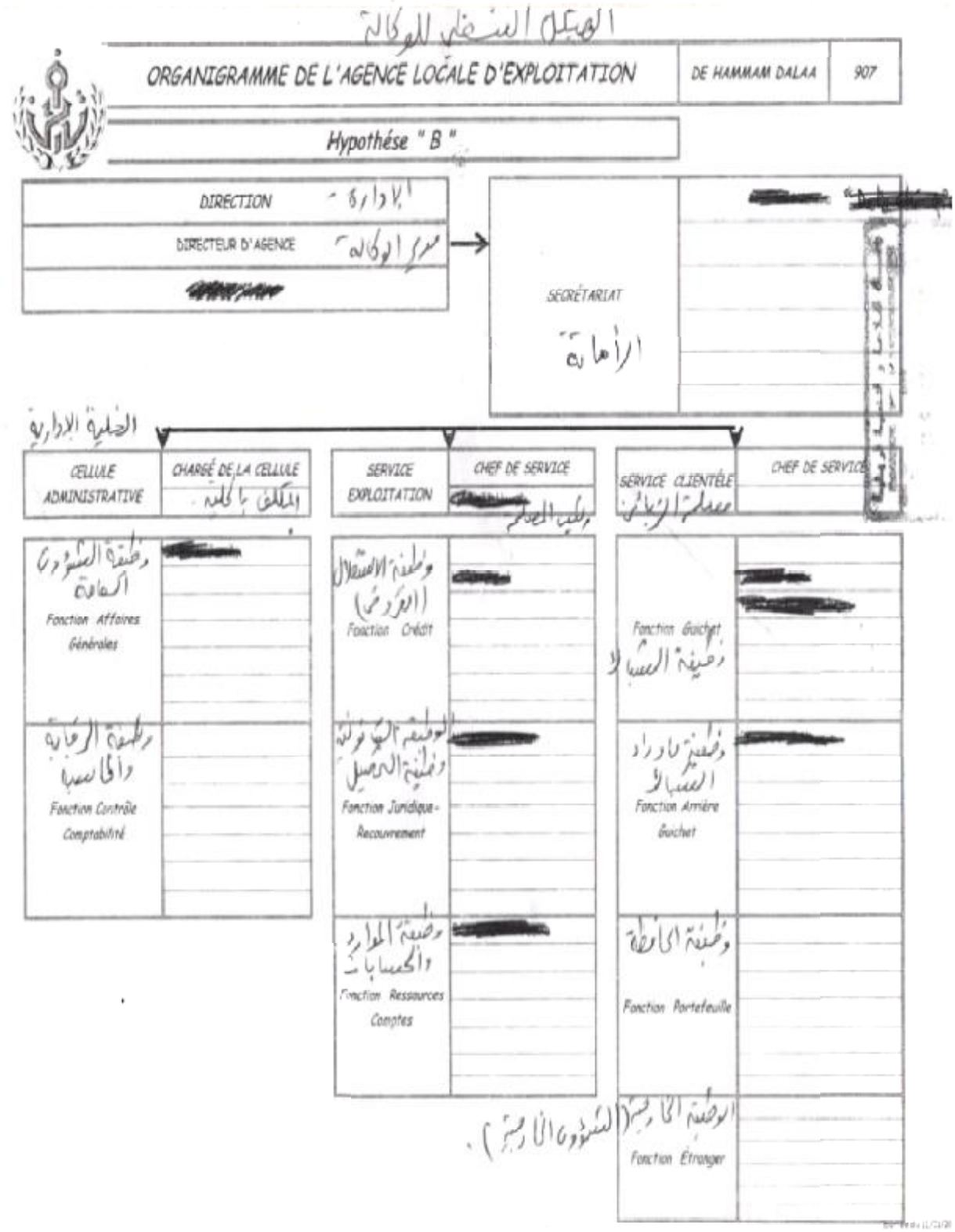

الملحق رقم (02): الميزانية

N°Dosser :	[redacted]
Raison sociale	[redacted]
Nom et Prénom du Gérant :	[redacted]
Activité :	TRANSPORT SUR TOUTES DISTANCES DE MARCHANDISES

Bilan Prévisionnels

	1er année			2 ème année			3 ème Année			4 ème année		
ACTIF	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
2-INVESTISSEMENTS	8 116 323,35	#########	6 543 058,68	8 116 323,35	3 146 529,34	4 969 794,01	8 116 323,35	4 719 794,01	3 396 529,34	8 116 323,35	6 293 058,68	1 823 264,67
Frais Préliminaires	399 323,35	79 864,67	319 458,68	399 323,35	159 729,34	239 594,01	399 323,35	239 594,01	159 729,34	399 323,35	319 458,68	79 864,67
Equipements de Productior	500 000,00	50 000,00	450 000,00	500 000,00	100 000,00	400 000,00	500 000,00	150 000,00	350 000,00	500 000,00	200 000,00	300 000,00
Cheptel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements Roulant	7 217 000,00	#########	5 773 600,00	7 217 000,00	2 886 800,00	4 330 200,00	7 217 000,00	4 330 200,00	2 886 800,00	7 217 000,00	5 773 600,00	1 443 400,00
Materiels de bureau	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aménagement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3-STOCKS			0,00			0,00			0,00			0,00
Matieres et Fournit												
4- CREANCES			2 354 934,53			4 289 347,82			6 235 496,56			8 216 134,23
la caisse			705 480,36			1 286 804,29			1 870 648,97			2 464 840,27
Banque			1 646 454,17			3 002 543,34			4 364 847,59			5 751 293,96
Frais de location			0,00			0,00			0,00			0,00
TOTAL			8 897 993,20			9 259 141,83			9 632 025,90			##########
PASSIF												
1- FONDS PROPRES			163 326,47			163 326,47			163 326,47			163 326,47
Resultat en inst.D'affect.												
5- DETTES D'INVESTISS												
Emprunts bancaires			5 716 426,34			5 779 307,03			5 779 307,03			5 779 307,03
Autres emprunts (ANSEJ)			2 286 570,54			2 286 570,54			2 286 570,54			2 286 570,54
Dettes fournisseurs												
Dettes à court terme												
Dettes sur comptes			0,00			0,00			0,00			0,00
Dettes d'exploitation			0,00			0,00			0,00			0,00
RESULTATS			731 689,86			1 029 937,80			1 402 821,86			1 810 194,86
TOTAL			8 897 993,20			9 259 141,83			9 632 025,90			##########

الملحق رقم (03): مخطط الاستثمارات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي

ANSEJ

Zone : [redacted]

Type de financement: [redacted]

* Zone 1 : Zone normale (Activité non prioritaire)
* Zone 2 : Zone normale (Activité prioritaire)
* Zone 3 : Zone à promouvoir (Activité non prioritaire)
* Zone 4 : Zone à promouvoir (Activité prioritaire)

*Triangulaire 1
*Mixte 2

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

N°Dossier : [redacted]

Raison sociale : [redacted]

Gérant : [redacted]

Activité : TRANSPORT SUR TOUTES DISTANCES DE MARCHANDISES

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais de la location	0,00	0,00
Frais préliminaires	399 323,35	399 323,35
Cotisation fonds de garantie	121 145,37	
Assurances	258 177,98	
Autres frais	20 000,00	
Equipements de production	0,00	0,00
Equipements locaux	0,00	
Equipements importés	0,00	
Cheptel	0,00	0,00
Materiels roulants	7 217 000,00	7 217 000,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	500 000,00	500 000,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Fonds de roulement	50 000,00	50 000,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	8 166 323,35	8 166 323,35

Montant des Equipements importés en DA	Cours de conversion relevé le		
	Montant Equip	Cours Devise en DA	Montant en DA
	0,00	0,00	0,00

المشروع : نقل البضائع على كل المسافات

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant
Apport personnel	2%	163 326,47
Numéraires		163 326,47
Nature		0,00
PNR Classique ANSEJ	28%	2 286 570,54
PNR LO		0,00
PNR VA		0,00
Crédit Bancaire BADR	70%	5 716 426,34
TOTAL	100%	8 166 323,35

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	5 716 426,34
Durée du crédit	8,00
Taux d'intérêt bancaire	5,5%
Taux de bonification	60%
Taux d'intérêt réel	1,10%

Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8
Principal	0,00	0,00	0,00	1 155 861,41	1 155 861,41	1 155 861,41	1 155 861,41	1 155 861,41
Reste à rembourser (encours)	5 716 426,34	5 779 307,03	5 779 307,03	5 779 307,03	4 623 445,63	3 467 584,21	2 311 722,81	1 155 861,40
Intérêt Bancaire	0,00	317 861,89	317 861,89	317 861,89	254 289,51	190 717,13	127 144,75	63 572,38
Intérêt Bancaire bonifié à payer	0,00	63 572,38	63 572,38	63 572,38	50 857,90	38 143,43	25 428,95	12 714,48
Cotisation au FG	20 097,49	20 227,57	20 227,57	20 227,57	16 182,06	12 136,54	8 091,03	4 045,51
Cotisation à verser	121 145,37							

قائمة المصادر والمراجع

المراجع:

v الكتب:

1) أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2008

2) أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف ومدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر ط2، الأردن، 2008.

3) حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة عمان، 2009.

4) حمزة محمود زيدي، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الأوراق، ط1 الأردن، 2002.

5) رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، براء للطابعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 01، 2009.

6) رشا العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء، عمان، الطبعة 01، 2000.

7) زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر الطبعة 3،عمان، 2006.

8) صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، عمان، 2009

9) عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000.

10) محمد صالح الحناوي، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية مصر، 2000.

11) محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001.

12) محمد عبد الفتاح الصيرفي،"إدارة البنوك"، دار المناهج، الأردن، الطبعة 1، 2006.

13) محمود حسين الوادي وآخرون،النقود والمصارف، دار المسيرة، ط2، عمان، 2014.

14) محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط 1 الجزائر، 2003.

15) مصطفى رشيد شيحة، النقود والمصارف والائتمان، الدار الجامعية للنشر، مصر 1999

16) منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرار، المكتب العربي الحديث الطبعة 3، 2002.

17) هيل عجمي وجميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2009.

v الملتقيات:

1) بلالطة مبارك، النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مداخلة مقدمة ضمن الملتق الدولي حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، 2005

2) تمجغدين نور الدين وعرابة الحاج، تحديث القطاع المصرفي في الجزائر- الاستراتيجية والسياسة المصرفية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: اصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، 2008.

3) سحنون محمد، إصلاحات المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وآفاق مستقبلية، مداخلة مقدمة في الملتقى المنظومة المصرفية في الالفية الثالثة، جامعة جيجل ، 2005.

4) مليكة زغيب وحياة نجار، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات-، جامعة الشلف،الجزائر، 2004.

v رسائل التخرج:

1) بعداش الطاهر، المخاطر المصرفية واثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية، رسالة ماجيستير، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الأغواط، الجزائر، 2009.

2) بورقة هشام،"النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة 2009.

3) جاسر محمد سعيد الخليل، مذكرة ماجستير حول اثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، السنة الجامعية 2005.

4) زقرير عادل، "تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضرة، بسكرة، الجزائر، 2009.

5) شايب محمد،"أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطيف-"، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2007.

6) عبد القادر مطاي، الإصلاحات المصرفية ودورها في جلب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير، جامعة البليدة،الجزائر، 2006

7) محمد زميت، النظام المصرفي في مواجهة تحديات العولمة المالية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006

8) نجيب رحيل سالم البرعصي، معالجة ظاهرة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية العالمية الليبية، رسالة دكتوراه، تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن، 2005.

v الأوامر والمراسيم:

الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 1 سبتمبر 2010، المادتين 06-07.

1) الأمر رقم 10-01 المتعلق بنشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، المؤرخ في 10.11 فيفري 2010، المادتين، رقم 10-12

ملاحق

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في إنعاش الاقتصاد الوطني، فهو يعتبر أحد وسائل التمويل الفعال إذ يمكن القول أنه المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي الوطني إلى حد الآن، وذلك من خلال المساهمة في تنمية الاقتصاد عن طريق تقديم رؤوس الأموال على شكل قروض للفئات والمؤسسات في مجال الاستثمار مقابل الحصول على فائدة، فالتطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة كانت نتيجة العمل المتواصل للجهاز المصرفي.

وقد حاولنا من خلال موضوعنا هذا والمتعلق بتمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية، إبراز الدور الفعال الذي تلعبه البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية وهذا متوقف على الدراسة الموضوعية والفعالة لأهم الجوانب المتعلقة بها، وذلك باستعمال المعايير المناسبة لتقييم المشروع، ومعرفة التغيرات والمؤشرات المستقبلية لاتخاذ القرار الأمثل لهذه المشاريع الاستثمارية، وهذا ما قمنا بدراسته والإطلاع عليه خلال فترة تربصنا بالبنك .

إختبار صحة الفرضيات :

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى هذه النتائج التي تثبت صحة الفرضيات المطروحة:

الفرضية الأولى: توفر البنوك التجارية العديد من الائتمانات تتمثل في قروض دورة الاستغلال إلى دورة الاستثمار وقروض التجارة الخارجية والتي تساهم في تنشيط الاستثمار وقد تبين لنا من خلال فترة تربصنا بوكالة بنك الفلاحة بالمسيلة اختلاف أساليب تمويل المشاريع الاستثمارية من قروض دورة الاستغلال إلى قروض دورة الاستثمار وقروض التجارة الخارجية إلا أننا ركزنا على قروض الاستغلال أو قروض قصيرة الأجل وقروض الاستثمار أو القروض طويلة الأجل ومن خلال تحليلنا للتمويلات المقدمة من طرف الوكالة في الفترة الممتدة بين 2010 إلى 2012 فقد قامت الوكالة بتمويل نسبة معتبرة من المشاريع الاستثمارية لهذه المنطقة وهذه المشاريع تنشط في جميع القطاعات، ويرجع ذلك إلى أن هذه المشاريع تم تمويلها في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ سنة 2005، وبذلك

أصبح التمويل المقدم من طرف البنك غير كاف لتلبية الاحتياجات التمويلية لمثل هذه المشاريع وهذا ما ينفي الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: يعتبر منح القرض من أصعب القرارات التي يتخذها البنك بسبب المخاطر التي يمكن أن يواجهها جراء عدم التسديد.

وقد تبين لنا أنها تقوم باستخدام إجراءات تتضمن معالجة الجوانب المالية للمؤسسة المتعامل معها، والتي تطرقنا إليها خلال الدراسة وذلك بتشخيصها اقتصاديا وماليا وأخذ الضمانات اللازمة التي تسمح بتغطية الخطر في حالة عدم التسديد.

الفرضية الثالثة: تتمثل طرق تقييم المشاريع الاستثمارية في دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية؟

وقد توصلنا إلى أنه يجب استعمال المعايير التي تتناسب مع المشروع، والتي يمكن على ضوئها اتخاذ القرار، إما بقبول أو رفض المشروع الاستثماري، وهذه المعايير تبرز مدى ربحية المشروع ومردودية الاستثمار.

النتائج المتوصل إليها :

- مهما اختلف نوع المشروع الاستثماري إلا أن تمويله يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية خاصة أثناء الدراسة لملف القرض .
- نشاط البنك يتوقف على نوع وحجم الزبائن المتعامل معهم.

كما يمكن الإشارة إلى النقائص التي تواجهها البنوك في منح القروض، والتي لها آثار سلبية على نتائجها ومن أهم هذه الآثار نذكر ما يلي:

- أثر التأخر عن التسديد .
- أثر عدم استقرار سيولة البنك يهدد سمعته ومردوديته مما يؤدي إلى إفلاسه وغلق اتجاه المستثمرين.

- أثر ارتفاع أسعار الصرف يؤثر على قرار الاستثمار، من خلال انخفاض العائد المتوقع بإرتفاع معدل الفائدة، وهذا ما يفسر ظاهرة التضخم وانعكاسها على الاقتصاد الوطني.

التوصيات والاقتراحات:

- على البنوك أن تولي اهتماما أكثر بالدراسات السوقية والتقنية للمشاريع والعمل على تحسين وظائفها في اتخاذ القرارات الممنوحة ميدانيا من أجل تنظيم أكثر لعملية التمويل.
- حتى تستعيد البنوك سيولتها وتتمكن من مواجهة احتياجات تمويل الاستثمار فإنه من الضروري الانفتاح على البنوك الأجنبية .
- إزالة العراقيل البيروقراطية التي تواجه المستثمرين، وفي مقدمتها عقبات الحصول على التمويل من طرف البنك، إذ لابد أن تنحصر الفترة التي تفصل بين القرض والحصول عليه وهذه الفترة نراها طويلة في الوقت الحالي بسبب طول مدة دراسة طلبات القرض، وكثرة الوثائق.

آفاق البحث:

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث وتقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- كفاءة نظام الإقراض في البنوك التجارية نتيجة العولمة.
- إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين جودة الخدمات المصرفية .
- مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه من خلال تمويله للمشاريع الاستثمارية بالقروض.